تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في الوقاية من التّطرّف العنيف: الفرص في العراق وخارجه

IOM وكالة الأمم المتحدة للهجرة
UKaid from the British people
NEW ZEALAND FOREIGN AFFAIRS & TRADE Manatū Aorere
Canada From the People of Canada
USAID من الشعب الأمريكي

المنظمة الدولية للهجرة (IOM) هي وكالة الأمم المتحدة للهجرة و تلتزم بمبدأ أن الهجرة الإنسانية والمنظمة تفيد المهاجرين والمجتمع. تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع شركائها في المجتمع الدولي من أجل: المساعدة في مواجهة التحديات التشغيلية للهجرة وتعزيز فهم قضايا الهجرة وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة والحفاظ على الكرامة الإنسانية ورفاهية المهاجرين.

الآراء المعبر عنها في هذا التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة. و إن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات العامة فقط. الأسماء والحدود لا تعني المصادقة أو القبول الرسمي من قبل المنظمة الدولية للهجرة. تسعى المنظمة الدولية للهجرة في العراق إلى الحفاظ على دقة هذه المعلومات قدر الإمكان، ولكنها لا تقدم أي مطالبة صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال ودقة وملائمة المعلومات المقدمة من خلال هذا التقرير.

التقرير من تأليف ياسمين چلميران ، مستشارة، المنظمة الدولية للهجرة في العراق

المنظمة الدولية للهجرة
مجمع يونامي (ديوان٢) المنطقة الدولية، بغداد، العراق
iomiraq@iom.int
iraq.iom.int

نُقدر بشدة وقت الأشخاص الذين تمت محاورتهم ووجهات نظرهم.

المنظمة الدولية للهجرة في العراق – 2022

جميع الحقوق محفوظة لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو إرساله بأي شكل أو بأي وسيلة سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو نسخ مستندات أو تسجيل أو بطريقة أخرى دون إذن خطي مسبق من الناشر.

جدول المحتويات

ملخص 4

الكلمات الرئيسية 6

المقدمة 7

الجزء الأول: لماذا يرتبط النّوع الاجتماعي بكيفية فهمنا للتّطرف العنيف والوقاية منه في العراق؟ 8

أدوار الجنسين داخل المجاميع المتطرفة 8

الذكورية والتّطرّف العنيف والوقاية منه 9

مؤشرات بحثية متزايدة على الصّلة بين كراهية النّساء العنيفة والتّطرّف العنيف 10

فهم التأثيرات السّلبية المحتملة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه 12

الجزء الثاني: لماذا تدمج منظورات النوع الاجتماعي في الوقاية من التّطرّف العنيف؟ ما هي الفائدة؟ كيف نفعل ذلك؟ 15

ماذا يعني 'تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي' في سياق العمل للوقاية من التّطرّف العنيف؟ 15

كيف يبدو تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في بحوث وممارسات الوقاية من التّطرّف العنيف حتى الآن؟ 16

ما هي الفرص الأخرى لضمان استخدام القضايا ومنظورات النوع الاجتماعي في جهود الوقاية من التّطرّف العنيف المختلفة؟ 16

الجزء الثّالث: ما هي فرص تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في مجال الوقاية من التّطرّف العنيف في العراق؟ 22

الاستراتيجية الوطنية العراقية لمكافحة التّطرّف العنيف المؤدي الى الأرهاب 22

برنامج المرأة والسلام والامن 22

الوقاية من التّطرّف العنيف في خطة العمل الوطنية للمرأة والسّلام والأمن الثّانية في العراق 23

قانون الناجيات الأيزيديات / معالجة آثار العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في الوقاية من التّطرّف العنيف 25

الاستنتاجات والتوصيات 27

المشاركة مع الحكومة العراقيّة (وربما حكومة إقليم كوردستان) بشأن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الوقاية من التّطرّف العنيف 27

التّنفيذ المحلي لبرامج الوقاية من التّطرّف العنيف 28

مشاركة المجتمع المدني 28

نقاط التقاطع مع حقوق المرأة الأخرى وبرامج المشاركة 28

قياس التأثير 29

ملخص

تلعب أدوار النوع الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية دورا محوريا غير متضح المعالم فيما يتعلق بالية عمل التطرف العنيف. وإن كلا الامرين يعدان جزء من ضعف المجتمعات والافراد امام مغريات التطرف العنيف ويتم استغلال نقطة الضعف هذه من قبل المنظمات الحاضنة للتطرف العنيف كجزء من الية التجنيد لديها. وفي المفهوم نفسه، ان فهم أدوار الجنسين وعدم المساواة، واستخدام النوع الاجتماعي كأداة تحليلية يعد جزئا حيويا من الجهود المبذولة للحماية والوقاية من التطرف العنيف. وتجدر الإشارة الى ان جهود الوقاية من التطرف العنيف لحد الان لم تأخذ مفهوم النوع الاجتماعي في نظر الاعتبار دائما.

يبدو ان المقاربات التي لا تهتم بالنوع الاجتماعي قد بدأت تواجه تحديات جمة في السنوات الأخيرة نظرا لما يقوم به الباحثون والمنفذون من تطوير معرفتهم وأدواتهم البحثية لفهم دور النوع الاجتماعي في التطرف العنيف وتنظيمه وكيف يمكن لممارسات تعميم النوع الاجتماعي[1] من أن تسهم في فتح مجالات جديدة للعمل على الوقاية من التطرف العنيف.[2] الرسائل الرئيسية لهذا التقرير هي كما يلي:

أولا: لا يمكن أن يُعنى مفهوم النّوع الاجتماعي بالمرأة فقط على الرّغم من شيوع هذا الافتراض عمليًّا. بينما يشير مفهوم النوع الاجتماعي بصورة عامة الى الأدوار المرتكزة على النوع الاجتماعي التي يلعبها الأشخاص في المجتمع والجماعات والعائلة ... الخ. من الناحية التطبيقية يستعمل النوع الاجتماعي بصورة متبادلة للدلالة على النساء. وهناك أدوار للنوع الاجتماعي وهرميات (مرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي) تفعل بصورة محددة جدا للرجال والنساء في المجاميع المرتبطة بالتطرف العنيف. وعلى الصعيد نفسه، فان هناك طرقا مختلفة لأشراك الرجال والنساء بأشكال متفاوتة سويا في الوقاية من التطرف العنيف. وفي حقيقة الامر يجب ان تعمل سياسات الوقاية من التطرف العنيف والبرامج التي تعنى به على اشراك قضايا حقوق النساء وأدوار الرجال في المجتمع ومفهوم الذكورية وكيف لهذه الأفكار ان تشكل قضايا العنف والنزعة العسكرية والتطرف وسبل الوقاية منه. وبناء على ذلك، فان مفهوم الذكورية يمثل مدخلا رئيسيا للتدخل الوقائي من التطرف العنيف وسبيلا لأشراك الرجال في العمل على الوقاية من التطرف الذي يتناول مفهوم عدم المساواة في النوع الاجتماعي وانعدام الامن كعناصر جذرية مسببة للتطرف العنيف.

ثانيا: لا بدّ من أن يكون ضم المرأة في الوقاية من التّطرّف العنيف ذا بعد سياسي وأمنى وأن لا يقتصر على أدوارها التّقليديّة المحلّيّة، فدوافع التّطرّف العنيف تمثّل مشكلة معقّدة وتشمل عواملَ متعدّدةً، وغالبًا ما يتم بها إسكات القضايا السّياسية أو مواضيع عدم التّمكين الّتي تقوم عليها هذه الدّوافع من طريق مشاركات المرأة القليلة، ولعلّ ذلك يكمن في حساسيّة هذا العمل وردود الفعل المحتملة. إنّ عددًا يسيرًا من الدّراسات الّتي ركّزت على مشاريع الوقاية من التّطرّف العنيف قيّمت أثر البرامج المستعملة في ذلك وعنيت بمشاركة المرأة في الوقاية من التّطرّف العنيف (في دراسة حالات خارجة عن سياق العراق والطّابع الغربيّ) وناقشت قضيّة مدى ارتباطها بموضوع التّمكين الاقتصاديّ، والتّمكين العائليّ، وقامت بإزالة تسييس مشاركة المرأة و وضعها بالكامل داخل حدود الأسرة، فضلًا عن إزالتها لتسييس منهجيّة الوقاية من التّطرّف العنيف بشكل عام. المفهوم "السياسي" ويقصد به؛ أن يكون مشتملًا على عددٍ من القضايا، نحو: مناصرة المواضيع الذّاتية والمجتمعية، الثّقة في المؤسسات، والثقة في هياكل الحكم، ومشاعر الكفائة الذاتيّة. وهذا يعني أن مشاركة المرأة في مبادرات الوقاية من التّطرّف العنيف لا ينبغي أن تصاغ على أنّها مستفيدة من البرامج الّتي تركز على ‹التّمكين الاقتصاديّ› وشروط كسب العيش/النقود مقابل العمل، أو كأمّ/زوجة. على حين أن العمل في مجال التّمكين الاقتصادي/ سبيل كسب الرزق يمكن أن يكون مدخلًا هامًا للمشاركة بمعناها الواسع؛ (لأنّ هذا النهج يعطي غطاء بعيدا عن امنية العمل و يدعم المشاركة مع المجتمعات المحلية ويوفر منفعة ماديّة للمشاركين أو المستفيدين وأسرهم)، لكن ينبغي ان لا يكون الطريقة الوحيدة لمشاركة المرأة أو دعوتها للمشاركة في مشاريع الوقاية من التّطرّف العنيف.

ثالثا: تسلّط البحوث الرصينة الضّوء على الرابط بين "كراهيّة النّساء المفرطة" والعنف ضدّ المرأة والتّطرّف العنيف، وهو ما يمثل مدخلًا آخرَ للعمل في مجال الوقاية التّطرّف العنيف، لا سيما عند إجراء المزيد من البحوث في مجال التّطرّف العنيف. وترتبط أشكال مختلفة من العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، (بالمعنى العام، ضد مجاميع الأقليات العرقية-الدينية المحددة وكذلك أولئك الّذين يُنظر إليهم على أنّهم أفرادٌ من مجتمع المثليين) فغالبًا ما تمارسه الجماعات كأداة لتأكيد السّيطرة وإيصال أيديولوجياتها وتقاليدها الاجتماعية. وهذه الارتباطات ذوات أثرٍ في فهم العاملين في مجالِ الوقاية من التّطرّف العنيف، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد البرامج الّتي تعالج أسبابها الجذريّة.

رابعا: هناك مداخل لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الوقاية من التّطرّف العنيف على كلّ مستوى من مستويات العمل، ابتداءً من نشر الوعي إلى وضع السّياسات على المستوى المركزيّ أو الوطنيّ، ومن ثم

1 انظر المصطلحات الرئيسية. تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي بإيجاز هو عملية يتم من خلالها تصميم كل مرحلة من مراحل المشروع لدعم الهدف الأوسع للمساواة بين الجنسين.

2 جيسكار ديستان، س. (2017). إشراك النساء في مكافحة التطرف العنيف: تجنب استخدام كادوات وسطوة الذكورية. النوع الاجتماعي والتنمية، 25 (1)، 103-118. وايت، ج. (2020). النوع الاجتماعي في مكافحة التطرف العنيف تصميم البرنامج وتنفيذه وتقييمه: ما وراء الأدوات. دراسات في الصراع والإرهاب، 1-24. وينتربوثام ، إي (2020). ما الذي يمكن أن ينجح (وما لم ينجح) في مبادرات مكافحة التطرف العنيف التي تركز على المرأة والتي تقيم قاعدة الأدلة للوقاية من التطرف العنيف ومكافحته. روسي ورقة عرضية. هنتي، ب.، وإيغليستون ، ب. (2018). الأمهات والمرتزقة والوسطاء: النساء يقدمن إجابات على الأسئلة التي نسينا طرحها. التحديات الأمنية، 14 (2)، 106-123.

مروراً بإصلاح قطاع الأمن، وحماية العمل، وإعداد البرامج المعالجة على المستوى المحلي، وفي ذلك لا بدّ من التّفكير في هذه المداخل، والتأكّد من ملائمتها بطرق ملائمة، لذا فإن هذا التّقرير يسلط الضوء على عددٍ من نقاط الدخول المشتركة الّتي حددتها البحوث الحاليّة بشأن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الوقاية من التّطرّف العنيف.

خامسا: هناك فرصة لإدماج المرأة والسّلام والأمن وسياسات الوقاية من التّطرّف العنيف وتطبيقها على الصّعيد الوطنيّ والمحليّ. ففي كثير من الأحيان، لا تناقش خطة العمل الوطنيّة المعنيّة بالمرأة والسّلام والأمن بشكل جليّ الوقاية من التّطرّف العنيف ومشاركة المرأة فيه (على الرغم من أن خطّة العمل الوطنيّة الثانية للعراق تتعامل مع الموضوع بشكل مباشر)، فضلاً عن أنّ العمل في مجال الوقاية من التّطرّف العنيف يمكن أن ينطوي على خطورة نكران استراتيجيات المساواة بين الجنسين أو إدراجها، فهناك فرصة لبناء التّرابط الاجتماعيّ وزيادة الزخم من خلال إيجاد مجالات عمل استراتيجيات مع الأخذ بالحسبان التّقدم المحرز، واستغلاله في أحد المجالين للضّغط من أجل التغيير في المجال الآخر.

سادسا: في غالب الأمر يكون التّقدم في مجال حقوق المرأة في العراق وتنفيذ الأطر والأجندات المتعلقة بضم المرأة معزولة ومتجزّئة، بيد أنّ هناك العديد من التقاطعات بين استراتيجية الوقاية من التّطرّف العنيف وأجندات حقوق المرأة وإدماجها في العراق، وتعزى أسباب العزلة إلى طريقة التّمويل، فهي في غالب الامر تكون (مقتصرة على بعض المشاريع و بشكل غير معلن)، فضلاً عن انعدام التنسيق بين الجهات الفاعلة الّتي تعمل لذلك و يمكن للمنظمات العاملة في مجال الوقاية من التّطرّف العنيف وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي أن تركّز على زيادة الزخم المتعلق بضم المرأة في عمليات صنع القرار والوقاية من التّطرّف العنيف بشكل عام من خلال تتبع ودعم جداول أعمال سياسات المساواة بين الجنسين الّتي تتقاطع مع عمل الوقاية من التّطرّف العنيف (وهذا يتضمن خطة العمل الوطنيّة المعنيّة بالمرأة والسّلام والأمن، ومشروع قانون [الناجيات الإناث] الأيزيديات، والجهود المبذولة لاعتماد مشروع قانون العنف الاسري من بين جداول أعمال السياسات الأخرى).

سابعا: إنّ تركيز برامج الوقاية من التّطرّف العنيف على موضوع تمويل السّياسات و البرامج يمكن أن يخلق مخاطرَ للناشطين في مجال المساواة بين الجنسين ولأجندة عمل حقوق المرأة، ويتعين على منفذين البرامج وصانعي السياسات أن يضعوا في حسبانهم الطّرق الّتي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم مخاطر زيادة التّطرّف العنيف (أو ضعف المجتمع أمام مغريات منظمات المتطرفين العنيفة)، وكذلك المخاطرة بالتّقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين، فالوقاية من التّطرّف العنيف عمل سياسيّ لا يأتي من غير مخاطر على العاملين والناشطين الّذين ينفذونه، فضلاً عن المخاطر الأمنيّة، لذا ينبغي التّركيز على حماية النّاشطين القائمين على هذه الأعمال، والعمل على ضمان تمويل محدد (وطويل الأمد) للمجموعات النسائية وإعطاء مساحة لتلك المجموعات نفسها لتشكل خطّة عمل الوقاية من التّطرّف العنيف بأطر تدعم الدعوة الأوسع للمساواة بين الجنسين.

الصورة 1: أنجام رسول / المنظمة الدولية للهجرة في العراق

الكلمات الرئيسية[3]

النّوع الإجتماعي: يشير مفهوم النّوع الإجتماعي (Gender) إلى الأفكار المبنية اجتماعيًا المتوافرة حول كيفية تصرف الأشخاص بمختلف فئاتهم، بما في ذلك الرّجال والنّساء، والأدوار الّتي يجب ان يقوموا بها في المجتمع وما إلى ذلك، وهنا يفهم إنّ النّوع الإجتماعيّ موروثٌ اجتماعيٌ يختلف عن نوع الجنس البيولوجيّ ويتشكل من خلال أشياء كثيرة مثل: الثقافة، والتاريخ، والأفكار الاجتماعية الأخرى.

تعميم مراعاة النوع الاجتماعي: هو استراتيجية تعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، عن طريق دمج هذا الجهد والاهتمام في كلّ مرحلة من مراحل المشروع أو البرنامج أو المنظمة، وقد نُوقش كثيرًا في **الجزء الثاني** من هذا التقرير.

مصطلح مراعاة فوارق النوع الإجتماعي: يمكن استخدامه كأداة وصفية لمشروع أو مؤشر أو برنامج لتسليط الضّوء على الاهتمام بنوع الجنس والعلاقات بين الجنسين والأعراف الإجتماعية، وغالبا ما يُعدّ هذا النهج خطوة أوليّة مهمّة بعيدًا عن المقاربة العمياء جنسانيا التي لا تأخذ قضايا النوع الإجتماعي في الاعتبار على الإطلاق. تعد مقاربة مراعاة الفوارق بين الجنسين طريقة لتعميم أهمية منظور النوع الإجتماعي. إنّ حساسية النوع الإجتماعي هي ‹حساسية› لديناميكية السلطة، والآثار والقضايا الّتي تثيرها هويات النوع الإجتماعي في سياق معين. وهذا يعني في كثير من الأحيان طرح أسئلة تتجاوز حدود التقييمات النموذجية المتعلقة بالأمن والّتي تأخذ تاريخيًا منظورًا ذكوريا سائدًا.

التّطرّف العنيف: مفهوم جدليّ غالبا ما يقارن خطأ بالتمرّد، فقد عرّفته المنظمة الدوليّة للهجرة بأنّه ظاهرة تهدف إلى دعم أجندة أيديولوجية حصرية أو غير شمولية من خلال الدّعوة إلى أو ارتكاب أعمال العنف، وفي غالب الأمر ترتكز على نظرة فوقيّة ذات طابع دينيّ أو عرقي معارض لمبادئ الديمقراطية، فالتّطرّف العنيف لا يرتبط بدين محدد، أو أصل عرقي، أو أيديولوجية، أو مجموعة. تدرك المنظمة الدّولية للهجرة أن مكافحة التّطرّف العنيف والوقاية منه يجب أن يكون عن طريق انتهاج طرق مختلفة للتعامل مع دوافع التطرف العنيف، وتدرج المنظمة الدولية للهجرة التعامل مع التّطرّف العنيف ضمن قائمة الوقاية منه.

الوقاية من التّطرّف العنيف: يشير إلى التّدابير غير القسرية للتعامل مع دوافع التّطرّف العنيف، وخلق نوع من المرونة بين السّكان الأكثر عرضةً للخطر، والوقاية من التطرف والتّجنيد أو التعبئة للعنف المتطرف، وترتكز مشاريع وبرامج الوقاية من التّطرّف العنيف عادة على الدوافع الهيكلية للتطرف العنيف؛ الوقاية من التطرف العنيف يسعى الى تحديد أنواع أو خصائص الأشخاص المعرضين لخطر التطرف أو الاستغلال أو التّجنيد من قبل الجماعات المتطرفة، غير إنّها لا تستهدف الأفراد على اعتبار شخصيّ، ولا تُعنى بمواجهة أو تشويه سمعة أو تقويض أفكار أو أساليب الجماعات المتطرفة نفسها.

مكافحة التّطرّف العنيف: يشير هذا المفهوم إلى البرامج الّتي تستخدم طيفًا واسعًا من التّدابير غير القسرية لمعالجة دوافع التّطرّف العنيف، وتشمل برامج الوقاية من التّطرّف العنيف أنشطة تركز على الأفراد الّذين يحتمل أن يكونوا أكثر عرضة للانخراط في الجماعات المتطرفة العنيفة، وإلى الحدّ الّذي يكون فيه ذلك ممكنًا في كلّ موقع،[4] فضلاً عن مواجهة أو تشويه سمعة أو تقويض أفكار أو أساليب الجماعات المتطرفة نفسها.

3 أخذت تعريفات التطرف العنيف، والوقاية من التطرف العنيف، ومكافحة التطرف العنيف من استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة في العراق في موضوع الوقاية من التطرف العنيف.

4 تعريف ماخوذ من خليل، ج. وزيوثين، م. (2016). 'مكافحة التطرف العنيف والحد من المخاطر: دليل لتصميم البرامج وتقييمها'، تقرير روسي وايتهول 2-16، ص 4.

المقدمة

هذا التّقرير يلقي الضوء على الفرص المتاحة لتعميم منظور النوع الإجتماعي في برامج واستراتيجيات الوقاية من التّطرّف العنيف، مع الإشارة بصورة خاصة للعراق، وجاء التقرير على ثلاثة أقسام؛ قدّم القسم الأول مراجعة للدراسات السّابقة في ما يخص تعميم منظور النوع الاجتماعي، مركزًا على الأبحاث الحديثة حول النّوع الاجتماعيّ والوقاية من التّطرّف العنيف، ودور العنف القائم على النّوع الاجتماعي في أنشطة ومنظمات التّطرّف العنيف، فضلا عن دور الذّكوريّة في التّطرّف العنيف والوقاية من التّطرّف العنيف، فيما حدّد القسم الثاني تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي مستكشفًا تفعيله في سياق الوقاية من التّطرّف العنيف، وركّز القسم الثالث على السياق العراقيّ مسلّطًا الضّوء على فرص المشاركة السّياسية عبر الاستراتيجية الوطنيّة للوقاية من التّطرّف العنيف، وخطّة عمل المرأة والسّلام والأمن، والعمل على دعم النّاجيات من العنف الجنسيّ من بعد سيطرة المتطرفين عليهم، وقد اعتمد التقرير على البحث المكتبي للدراسات الأكاديمية والمفتوحة المصدر في قضيّة تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الوقاية من التّطرّف العنيف على مستوى العالم، فضلاً عن تحليل فرص السّياسات في السّياق العراقيّ.

كانت تجارب العراق مع التّطرّف العنيف طويلة الأمد، بسبب الصّراعات والنزاعات العسكريّة الّتي سبقت عام (٢٠٠٣) فضلا عن الجماعات المتشددة الّتي ظهرت في الآونة الأخيرة، فقد اتّخذت الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام أو ما يطلق عليها بـ(داعش) التّطرّف العنيف منهجًا لها بعد أن نفذت هجمات إرهابية في أجزاء كثيرة من العراق، وسيطرت على مساحات شاسعة من الأراضيّ العراقيّة والسوريّة خلال المدّة الزمنية ما بين (٢٠١٤-٢٠١٧) في اعقاب سيطرتها على نينوى، ومارست عنفا شديدا، بما في ذلك العنف الشّديد بين الجنسين في هذه المناطق ممّا أدّى إلى نزوح واسع النطاق في نينوى وأماكن أخرى، وقد قدر تقريرٌ صادرٌ عن المنظمة الدوليّة لحقوق الأقليّات العدد التّقديري للنازحين داخليًا في ذروة نشاط داعش في عام (٢٠١٤) بنحو 3.2 مليون شخص.[5] اعتمد تنظيم داعش على العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ، فضلاً عن المعايير والأدوار الاجتماعية؛ لدعم جهاز الحكم والأمن، وتجنيد الافراد لعضويّة التنظيم محليًا ودوليًا، ودعم الاقتصاد السّياسيّ لداعش وأراضيها، ولايمكن إن ننسى أن هذا شمل حملة واسعة النّطاق من الإبادة الجماعية ضدّ مجتمعات الأقليّات، والعنف الجنسيّ المرتبط بالنّزاع ضدّ الأيزيديات ونساء الأقليّات الأخرى (بما في ذلك الاستعباد الجنسيّ).

وفي الحقبة الّتي تلت حكم داعش، ما زالت هنالك احتياجات قصيرة وطويلة الامد على حدّ سواء في أجزاء من العراق التي بسطت داعش هيمنتهم عليها سابقا. فما زالت هناك احتياجات يسعى النّازحون إليها عند عودتهم تتضمن قضايا جنسانيّة توجب النّظر فيها. مثال لذلك مواجهة الأسر الّتي ترأسها نساء الكثير من القضايا الخاصة في مرحلة سعيهم للعودة، فضلاً عن المخاطر المستمرة لعودة داعش من ان تتجمع في أجزاء نائية من البلاد، أو تطور أشكالا أخرى من التنظيم المتطرف العنيف. يمكن لداعش أن تكون دراسة حالة عن التّطرّف العنيف في العراق اذ إن أيديولوجياتهم وممارساتهم تركّز على مركزية العلاقات بين الجنسين بأعراف وأدوارٍ تفضي إلى التّطرّف العنيف وأسسه الأيديولوجية، لذلك من الضّروري أن يُؤخذ بعين الاعتبار النّوع الاجتماعي بعناية وجديّة في أيّ ردّ على التّطرّف العنيف في البلاد، وفي الجهد المبذول للوقاية وردم الفجوة لأي نقاط ضعف مستقبلية تؤول للتطرف العنيف بجميع أشكاله، إذ ما زال العراق يواجه مشكلات قديمة وجديدة تتعلق بالأمن والحكم.

الصورة 2: رابر عزيز / المنظمة الدولية للهجرة في العراق

5 انظر التقرير الدولي لحقوق الأقليات بقلم هيجل، ل. (2016) أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية.

الجزء الأول: لماذا يرتبط النّوع الاجتماعي بكيفية فهمنا للتّطرف العنيف والوقاية منه في العراق؟

هناك جدل واسع حول سبب كون النّوع الاجتماعي جزءا مهمًا في فهم سبب وجود التّطرّف العنيف وكيفية الوقاية منه، فضمن إطار برامج الوقاية من التطرف العنيف أو الحلول السياسية له، تعتمد الحجج الدّاعية على ضرورة إدراج منظورات النوع الاجتماعي في بعض الأحيان على قضايا تتعلق بالعدالة وحقوق الإنسان والمساواة، فضلًا عن حقّ الجميع (بما في ذلك المرأة) في المشاركة والشّمول في جميع مجالات السياسة. لا شك في إنّ هناك حجج أخرى أكثر فعاليّة إذ تركّز على المساهمات الّتي من الممكن أن يقدّمها النّاس بشتّى أجناسهم لأجل الوقاية من التّطرّف العنيف، على حين يركز آخرون على مركزيّة العلاقات بين الجنسين وأوجه عدم المساواة بوصفها تشير إلى الدوافع الكامنة وراء التمييز ضدّ المرأة الّتي يمكن أن تظهر بطرق هيكلية وفردية، ففي مجمل القول: إنّ دمج منظور النّوع الاجتماعي في كيفية فهم العوامل المؤثرة على العنف الجنسيّ، وكيفية وضع البرامج وتفعيل العنف ضدّ المرأة يعمل بطريقة تعالج أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتعزز عمل الوقاية من التطرف العنيف. وإن العمل في مجال الوقاية من التّطرّف العنيف الّذي لا يأخذ في الاعتبار أدوار الجنسين والمعايير لذلك وعلاقات القوة بين الجنسين سيفشل في معالجة الدوافع الهيكلية والفردية الشاملة للتطرف العنيف.

أصبحت قضيّة النوع الاجتماعيّ في السنوات المنصرمة قضيّةً محوريّةً في منهج فهم التّطرّف العنيف، وكيفية الوقاية منه، وهذا يأخذ شكلين معًا في بعض الأحيان مما يتطلب مسارين منفصلين من البحث والبرمجة، يركز أحدهما على فهم ديناميكيات النّوع الاجتماعي داخل منظمات التّطرّف العنيف والطّريقة الّتي يعدّ بها التّطرّف العنيف "نشاطًا جندريًّا للغاية،"[6] ممّا يعني إنّ النّساء والرّجال يشاركون و يتأثرون بالمجاميع المتطرفة بشكل مختلف،[7] وقد يتم تجنيدهم بناءً على أدوار الجنسين والمعايير (بمعنى أنّ عوامل الدّفع/الجذب الّتي تجذب النّاس إلى منظمات التّطرّف العنيف هي عوامل مبنية على النوع الاجتماعي)،[8] وتفهم المنظمات المتطرفة هذه الاختلافات وتستفيد منها، كما تعتمد هذه المنظمات (من ضمنها داعش) على العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ لتهديد الأشخاص وإكراههم على مختلف خلفياتهم، وكلّ هذه الديناميّات واضحة المعالم في الوضع العراقيّ، وبذلك فإنّ اتّباع نهجا يراعي الفوارق بين الجنسين لمواجهة التّطرّف العنيف داخل العراق أمر غاية في الأهميّة. يركز المسار الآخر على دور المرأة في الوقاية من التّطرّف العنيف وفرص تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في العمل الّذي يركّز على الوقاية من التّطرّف العنيف، فمدار هذا التّقرير يعنى بالمسارين، مع الإشارة إلى الوضع العراقي والفرص المتاحة لتعميم النّوع الاجتماعي.

أدوار الجنسين داخل المجاميع المتطرفة

الافتراض القائم إن الرّجال هم إلى حدّ كبير محرضون على التّطرّف العنيف، وإنّ النّساء ضحايا مستسلمة، لكن الواقع على مستوى العالم والعراق يروي قصة مختلفة. في العراق، يعدّ هذا التّحليل ذو صلة بفهم وظيفة التّطرّف العنيف والمنظمات المتطرفة العنيفة، وفي إعطاء فهم مستمرٍ له بينما يتعافى المجتمع في مواجهة التحديات الأمنية المستقبلية. في عام ٢٠١٨، وجدت دراسة إنّ النّساء يشكلن ١٣٪ من المقاتلين الأجانب أو المنتسبين في صفوف داعش سواء كانوا في سوريا أم في العراق،[9] في حين لعبن أخريات إلى حدّ كبير أدوارًا منزليّة كأمّ وزوجة في المجتمع الدّاعشيّ، فضلًا عن ممارستهن للتّحريض على العنف أو سنّه والحفاظ على النظام الاجتماعي والسّياسي الّذي يهدف داعش على فرضه وهو أمر واضح في مخيّمات النّساء اللّواتي كان عدد منهن منتميات إلى داعش؛ ولذا فالنّساء قد تلعبن دورًا في التّطرّف أوسع بكثير من دور الضحية في سياق منظمات التّطرّف العنيف، وقد أسهمت المنظمات المتطرفة بإيصال هذا الدّور بشكل أوسع كجزء من استراتيجية التجنيد الخاصة بها.[10] كان ينظر إلى الدّور الأساسي للمرأة داخل داعش من منظار الفصل الشّديد بين الجنسين، واضعا النّساء كزوجات للمقاتلين داخل المنزل أو المجال الخاصّ، ومع ذلك يتطلّب هذا الفصل من النّساء أن تتولى أدوارًا في الجهاز الأمنيّ للمنظمة، لذا أستُخدم عددٌ غير قليل منهن لجمع المعلومات الاستخباريّة، وجمع التبرّعات، وجمع (الرّجال أو النّساء) لتجنيدهم لارتكاب العنف (بشكل عامّ، أو ضدّ النّساء

6 ندونغو وشادونج (2017)، وذكر ايضا في إيفات، أولا (2019) الوقاية من/مكافحة برامج التطرف العنيف على الرجال والنساء والفتيان والفتيات. تقرير ك 4 د.

7 وكما لاحظ البحث الذي يسلط الضوء على ديناميكيات التوظيف في منطقة حوض بحيرة تشاد، يمكن أيضا ربط أسباب انضمام النساء إلى منظمات التطرف العنيف في منطقة حوض بحيرة تشاد، أو ضعفهن أمام مغريات منظمات التطرف العنيف في منطقة حوض بحيرة تشاد، بعدم المساواة بين الجنسين. هناك حاجة إلى المزيد من البحوث ذات الصلة بالسياق العراقي لاستكشاف ما إذا كانت الديناميكيات المماثلة هذه قد ساهمت في استيعاب المرأة للأدوار داخل داعش وكيف. لمناقشة حول حوض بحيرة تشاد، انظر تقرير المنظمة الدولية للهجرة (2021) لأبعاد النوع الاجتماعي لفك الارتباط والتأي بالنفس وإعادة الإدماج والمصالحة في منطقة حوض بحيرة تشاد.

8 ريفكين، إم آر، وود، إي جيه (2021). نمط العنف الجنسي للدولة الإسلامية: الأيديولوجية والمؤسسات والسياسات والممارسات. مجلة دراسات الأمن العالمي، 6 (2).

9 تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (2019) فهم دور النوع الاجتماعي في منع ومكافحة التطرف العنيف والتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب الممارسات الجيدة لإنفاذ القانون.

10 لاهور، ن. (2018) التمكين أو القهر: تحليل لرسائل داعش المتعلقة بالنوع الاجتماعي . تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الأخريات على وجه التّحديد)، ولتنفيذ القوانين والأعراف والسّلوكيات الّتي تتماشى مع أيديولوجيات المنظمة،[11] فضلاً عن استخدام عددٍ آخر منهن؛ ليربين أطفالاً يكونون من مؤيدي المنظمات المتطرفة. إن مثال داعش هو عرض صريح لمدى أهمية النّوع الاجتماعي في أيديولوجية وحوكمة وأمن المنظمات المتطرفة العنيفة، والاعتماد على الرّجال والنّساء للعب أدوار محددة، ورؤية هذه الأدوار كجزء أساسي من وظيفة المجموعة المتطرفة العنيفة واستدامتها.

من الجدير بالاهتمام أن تُتّبعَ منهجيّة تراعي الفوارق بين الجنسين، وتوسيع نطاق فهم الإيذاء النّاتج من التّطرّف العنيف والمنظمات المتبنية له، وعلى ذلك فالرّجال والنّساء على حدٍّ سواء من الممكن أن يكونوا داعمين للعنف أو تنفيذه،[12] بيد أنّهم في الوقت نفسه من الممكن أن يكونوا ضحايا من خلال هجمات العنف المستهدفة القائمة على النّوع الاجتماعي من خلال التّجنيد القسريّ والإكراهيّ (ممّا يجعل بعض الأشخاص ضحية ومرتكبا للعنف في آن واحد). إنّ فهم الطّرق الّتي يمكن أن يقع بها الرّجال والفتيان ضحايا أمرٌ أساسيٌّ في إعادة التّأهيل بين الجنسين، والمصالحة، وعمليات بناء السّلام في أعقاب نشاط التّطرّف العنيف في حالة العراق لا بدّ من أن تؤخذ بالحسبان إذ قد يكون الانتعاش وإعادة الإعمار في أعقاب حكم المجاميع المتطرفة عرضة للخطر، إذ من المحتمل أن يكون عددٌ من الرّجال والشّباب قيد التّجنيد بيد أنّهم غير معلن عنهم، وهذا يُعرّض برامج الوقاية من التّطرّف العنيف من أن يفقد أثره المنشود.

الذكوريـة والتّطرّف العنيـف والوقاية منه

يرتبط التّطرّف العنيف في غالب الأمر بالعنف الذكوري أو يفترض إنّه مرتبط به. في الحقيقة فان الية مشاركة الرّجال والنّساء وتأثرهم بالتّطرّف العنيف هي أكثر تعقيدًا. تتمثل إحدى الطرق المفيدة لرؤية ذلك في مناقشة الذّكورية، وهو مجال من مجالات البحوث النّاشئة في الوقاية من التّطرّف العنيف وصنع السّياسات.[13] في مستهل الأمر، إن إدخال منظور الذكورية يبدو نذيرا أكثر لا سيما في سياق المشاريع الممولة من المانحين التي تركز المؤشرات فيها كثيرا من الأحيان على ضمان زيادة الوجود الكميّ للمرأة. يرتبط ذلك جزئيا أيضا بالميل المشترك نحو مساواة النوع الاجتماعي مع المرأة القضايا التي تخصها. مع ذلك، فإنّ التّحدث في غرفة أو اجتماع مليء بالمشاركين في الغالب يكونون من الرّجال ما زال يشكل عملاً جنسانيا، وما زالت المواضيع الّتي يناقشها الرّجال في هذه البيئات تشكل منظور نوع اجتماعي وهو منظور يركز فقط على قضايا الذكورية أو تجارب الرّجال.

يمكن أن تكون هويّات النوع الاجتماعي والأدوار المحدّدة لكلٍّ من الرّجال والنّساء عامل افتراس للجماعات المتطرفة العنيفة في استراتيجيات التّجنيد الخاصة بها، وقد أكّدت بحوث هيأة الأمم المتحدة للمرأة في بنغلاديش وإندونيسيا والفلبين هذه الفكرة، وبيّنت كيفية استخدام المعايير حول مسألة الذكورية المعيلة (المتجلّية في أنّ الرّجال يجب أن يكونوا مقدمي الخدمات الاقتصادية لأسرهم)، وكذلك مفهوم النّسوية في سياقات الزّواج التقليديّ، أمّا في وصايا التجنيد للرّجال والنّساء؛ فهناك اختلافات مماثلة عبر الطبّقات الاجتماعية، إذ تم تجنيد الرّجال والنّساء من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة.[14] كما عنت أبحاث هيأة الأمم المتحدة للمرأة في ليبيا بكيفية استغلال هذه الهويات الجندرية من المجاميع المتطرفة في تجنيدهم للاشخاص، وذلك باستخدام الحوافز الماليّة الّتي تستهدف الرّجال والنّساء بشكل مختلف استنادا إلى أدوار الجنسين ونقاط ضعفهم من ناحية (انعدام الأمن الاقتصادي للمرأة في الأوضاع غير المستقرة، والأدوار الّتي يضطلع بها الرجال كمعيلين، جعلتها غير آمنة بسبب الوضع الأمنيّ كما هو الحال في ليبيا).[15]

من ناحية أخرى، يمكن أن تكون هويّات النوع الاجتماعي لكلّ من الرّجال والنّساء في مجتمعهم المحليّ أو في المجتمع الأوسع مدخلاً للمشاركة الهادفة في العديد من السّياقات وتضمن إشراك الرّجال في الحوارات الخاصة بمنظورات النوع الاجتماعي الّتي تسعى إلى الوقاية من التّطرّف العنيف، وهناك بحوث متنامية في العراق وأماكن أخرى؛ لدعم الرّجال على تطوير معايير صحيّة تتعلق بالذكورية في المجتمع؛ لمنع العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ وبناء السلام، وهناك دروس يمكن استخلاصها من هذه الجهود للمشاركة في الوقاية من التّطرّف العنيف أيضا. فإذا كانت الأفكار المتعلقة بالذكورية تشكل كيفية تعامل الرّجال مع منظمات التّطرّف العنيف، فإن تفريغ هذه الأفكار والعمل من خلالها في السّياسة ومع المجتمع يجب أن يكون جزءا من استراتيجية الوقاية من التّطرّف العنيف في المستقبل.

11 على سبيل المثال، انظر تقرير جينا فالي (2019) النساء في الدولة الإسلامية: من الخلافة إلى المخيمات. موجز سياسة المركز.

12 تستخدم بعض التقارير مصطلحات دور ثلاثي الأركان في التطرف العنيف: الضحايا والجناة والأدوار الداعمة. بالطبع، يمكن للفرد أن يندرج تحت فئات متعددة في وقت واحد. (2020) النوع الاجتماعي ومكافحة التطرف العنيف في منطقة كينيا وموزمبيق، تقرير مكتب المساعدة كي4 دي.

13 على سبيل المثال، انظر: تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة بقلم براون، ك.إي ، دوريسميث ، د. ، رحمن ، ف. ، وترو ، ج. (2020). الهويات المتضاربة: العلاقة بين الذكورية والأنوثة والتطرف العنيف في آسيا. أو، تقرير بروموندو بقلم فرايد، أ.، لاورو، ج.، وباركر، ج. (2020). الذكورية ومنع التطرف العنيف: إقامة الروابط. بروموندو-الولايات المتحدة.

14 انظر تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة: جونستن، إم، ترو، جيه، جوردون، إي، تشيلميران، واي ، وريفيروس موراليس ، واي (2020). بناء قاعدة أدلة أقوى: تأثير الهويات والأعراف والعلاقات بين الجنسين على التطرف العنيف (دراسة حالة في بنغلاديش وإندونيسيا والفلبين)، هيئة الأمم المتحدة للمرأة في آسيا والمحيط الهادئ .

15 تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة/موناش لتحديد المواقع: جونستون، إم، ترو، جيه، وبينالا، ز. (2019). المساواة بين الجنسين والتطرف العنيف: أجندة بحثية لليبيا. هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول العربية ونظام تحديد المواقع موناش.

الذكورية، الذكورية السامة، والعدائية الجنسية

الذكورية: من المهم أن نتذكر إن التقاليد الذكورية لم تكن كلها أنواعا سلبية. فمفهوم الذكورية يشير ببساطة إلى المعايير والأدوار والمثل العليا المتعلقة بالرجل، وغالبا ما تتشكل من خلال المثل الثقافية والاجتماعية. مثال على ذلك يمكن أن يكون وصف المجتمع لدور الأب داخل الأسرة على انهم معيلين وداعمين لأسرهم ماديا. وهناك ابعاد لهذا المفهوم مما يعني إن بعض الرجال سيكون لديهم القوة والامتياز على رجال آخرين (وعلى النساء). يمكن أن تأتي الاعراف الذكورية من مصادر متنوعة، بما في ذلك الأفكار والعادات الثقافية والمجتمعية، والتعاليم الأخلاقية والدينية، ووسائل الإعلام، والسياسة وغيرها، وهذه الأفكار يمكن استغلالها من قبل الجماعات المتطرفة في دعاية تجنيدهم. كما يمكن أن تكون مداخل إيجابية وذات مغزى لإشراك الأفراد والمجتمعات في جهود مكافحة التطرف العنيف، وفي جهود بناء السلام، وفي العديد من المسائل الإيجابية الأخرى. مثلا، يمكن استخدام الأعراف الخاصة بالأبوة بصورة إيجابية لمناقشة كيف يمكن للرجال ان يكونوا مناصرين للمساواة بين الجنسين أو الوقاية من العنف في أسرهم ومجتمعهم.

الذكورية السامة: ان العادات التي تحوم حول الذكورية تعد مؤذية (للرجال على نطاق أوسع) نحو ربط أفكار الاعتداء أو العنف بمفهوم"كون هذا يمثل فعلا رجوليا". كما يمكن للرجولة العسكرية أن تلعب دورا في تطبيع العنف في المجتمع وفي الأماكن الخاصة أيضا، وهذه نقطة مهمة في العراق بسبب الطبيعة المستمرة للصراع وانعدام الأمن، ويمكن أن تترجم الذكورية العسكرية إلى الاعراف التي تؤطر مفهوم "المحارب" و"الحامي" ولكنها تؤسس لاستخدام العنف، بما في ذلك الأسلحة، وفي حل النزاعات أو المسائل الأخرى، وقد عملت كل من منظمتا حقوق المرأة "أسودا" والرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية على توثيق الرابط بين وجود الأسلحة الصغيرة والعنف ضد المرأة في العراق.

العدائية الجنسية: هي أفكار متحيزة جنسيا ويمكن لأي شخص أن يمتلكها، وهذا يعني إن كلا من الرجال والنساء يمكن أن يكون لديهم أفكار متحيزة جنسيا ويمكنهم فرض هذه الأفكار بالعنف في بعض الأحيان، ولن تدعم جميع النساء المساواة بين الجنسين، وفي الواقع يمكن للرجال ان يمرروا مسائل المساواة بين الجنسين في أفعالهم ومعتقداتهم الشخصية والسياسية.

من ناحية أخرى، ان هويات النوع الاجتماعي للرجال والنساء في مجتمعاتهم المحلية ممكن ان تكون مدخلا للمشاركة والتفاعل الإيجابي في العديد من الأطر ولتؤكد اشراك الرجال في الأحاديث التي تتعلق بالنوع الاجتماعي والوقاية من التطرف العنيف، وبمعنى أوسع ان هناك ابحاثا متزايدة في العراق ومناطق أخرى في العالم لدعم الرجال في تطوير اعراف اجتماعية أكثر نضجا فيما يتعلق بمفهوم الذكورية في المجتمع. يمكن توظيف هذا المفهوم كمدخل للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وبناء السلام. هناك دروس يمكن استخلاصها من هذه الجهود للمشاركة في الوقاية من التطرف العنيف. إذا كانت الأفكار المتعلقة بالذكورية تشكل الية تعامل الرجال مع المنظمات المتطرفة، فإن فك هذه الأفكار وتحليلها من خلال منظور سياسي و مجتمعي يجب أن يكون جزءا من استراتيجية الوقاية من التطرف العنيف في المستقبل.

مؤشرات بحثية متزايدة على الصّلة بين كراهية النّساء العنيفة والتّطرّف العنيف

هناك مؤشرات بحثية متزايدة تركز على الربط بين التساهل بموضوع العنف القائم على النّوع الاجتماعي (الّذي تمت مناقشته هنا على إنّه "كراهية عنيفة للنّساء") والتّطرّف العنيف، وقد استعمل مصطلح ‹كراهيّة النّساء العنيفة› فيه؛ للإشارة إلى بحث جونستون وترو (٢٠١٩) الّذي يُعنى بالروابط بين التّحيز الجنسيّ العدائي (كراهية النّساء) ودعم العنف ضدّ المرأة ومن هنا جاء مصطلح كراهية النّساء العنيفة.

يعمل هذا الرّابط على عددٍ من المستويات الّتي أخذت مقتطفات منها في هذا البحث، وبعضها يتطلب المزيد من البحث والتّحليل قبل تفعيله أو استخدامه في هذا المجال، على حين يُفهم العنف القائم على نوع الجنس على إنّه جزء من نمط أوسع نطاقا لعدم المساواة بين الجنسين

والطريقة الّتي يتم بها إنفاذ السّلوك القائم على نوع الجنس، يمكن أن يكون العنف القائم على نوعِ الجنس في منظمات أصحاب العمل أيضا أداة للتجنيد وأداة للسيطرة.

أظهرت البحوث الّتي أجرتها جامعة موناش وهيأة الأمم المتحدة للمرأة الّتي أجريت في ليبيا وبنغلاديش وإندونيسيا والفلبين، ما يأتي:

1. ارتبط الدّعم للعنف ضدّ المرأة، جنبا إلى جنب مع التّحيز الجنسيّ العدائيّ بقوة بدعم التّطرّف العنيف.
2. تعدّ كراهيّة النّساء جزءًا أساسيًّا من أيديولوجية وممارسة المجموعات المتطرفة، وهذا يعني إنّه يمكن استخدام الهجمات على الحقوق السياسية وحقوق الإنسان للمرأة كعلامة تحذيرية للانخراط في التّطرّف العنيف.
3. كان الارتباط بين العنف ضدّ المرأة والمشاركة في التّعليم المهني العالي أقوى من الارتباط بين التعليم المهنيّ العاليّ والوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض وهو ارتباط كان يفترض سابقا إنه عاملٌ محفز لنجاح التوظيف.

المصدر: جونستون، إم، وترو، ج. (2019). كراهية النساء والتّطرّف العنيف: الآثار المترتبة على الوقاية من التّطرّف العنيف.

إنّ تجارب العنف وانعدام الأمن الّتي تمر بها النساء تعد نتيجة مباشرة لنوعهم الاجتماعي ومن الممكن أن تلعب دورًا في التّجنيد لمنظمات التّطرّف العنيف، فعلى المستوى الفرديّ يمكن مناقشة هذا الأمر كدوافع للجناة من الرّجال والنّساء، ولكن هناك حاجة إلى بحث اعمق؛ بغية التّركيز على الجوانب السّياسية والهيكليّة لهذا الرّابط، ومن المهم أن نتذكر إنّ العنف المرتكب في الأماكن الخاصة (مثل العنف الأسري) والعنف العام والسياسيّ متلازمان ولا يستبعد أحدهما الآخر، وكثيرًا ما يعرّف المكلّفون بتنفيذ القانون عددًا من مرتكبي الأعمال الإرهابيّة بـ "الذّئاب المنفردة" نتيجة لأعمال العنف السّابقة الّتي ارتكبوها ضدّ النّساء.[16]

يمكن أن نفهم جزءًا كبيرًا عن كيفية ارتباط هذه الأنواع من العنف مع بعضها من خلال رؤيتها على أنّها سلسلة متصلة، فإنّ ‹سلسلة العنف› مفهوم مفيد طوّره علماء نسويون يوضح كيفية ارتباط الأشكال المختلفة للعنف القائم على النّوع الاجتماعي ببعضها البعض.[17] فشكل واحد من العنف يجعل المرأة عرضة لأشكال أخرى، وهذا يعني أن عنفا مثل العنف الأسري في منزل خاصّ لا ينظر إليه على أنه بمعزل عن الاستهداف العام للناشطات أو السياسيات، ولا عن أنواع عدم المساواة الهيكلية الّتي تعني إنّ النّساء أكثر عرضة لخطر الفقر، وبذلك يرتبط عنف النوع الاجتماعي وانعدام الأمن ببعض، وهذا يعني أيضا أنّ أنظمة التّحذير المبكرة المرتبطة بالتّطرّف العنيف (أو النّزاع) ينبغي إن تأخذ بعين الاعتبار ارتفاع العنف القائم على النّوع الاجتماعي بالمقارنة مع الدّوافع الأخرى للنزاع على الرّغم من إن هناك حاجة إلى مزيد من البحوث التجريبية لبيان كيفية تفعيل ذلك.

تعد كراهية النّساء العنيفة والتمييز الجنسي العدائي جزءًا من الإطار الأيديولوجي للمنظمات المتطرفة العنيفة[18] بغض النظر عما إذا كانت ستصنّف على إنّها مجموعات يمينية متطرفة/نازية جديدة، أو منظمات متطرفة ذوات أسسٍ أيديولوجية دينية متطرفة، ويكثر أن يكون هذا الرّابط أكثر وضوحًا في الطّريقة الّتي تشرع السّيطرة بها المنظمات المتطرفة على أجساد النّساء وسلوكهن وتمنح العنف كعقاب لأولئك الّذين لا يلتزمون بقوانينهم الأخلاقية (وادوار النوع الاجتماعي) الصارمة.

من الجدير بالذّكر إنّ هذا المجال هو مجال بحثي ناشئ، مع وجود أدّلة تجريبية متنامية ولكنّها محدودة، لا سيّما الأدلّة الّتي تعمل على كيفيّة تفعيل فكرة العنف القائم على النّوع الاجتماعي، ومن جهة أخرى تتمثل إحدى النتائج المهمة في هذا البحث بفهم العنف القائم على النّوع الاجتماعي والسّيطرة على النّوع الاجتماعي كجزء من أيديولوجية واستراتيجيات المنظمات المتطرفة واستراتيجيات التّجنيد الخاصّة بهم، فضلًا عن معالجته من خلال مساعدات العنف القائم على النّوع الاجتماعي المقدمة للمجتمعات الّتي تعرضت لأعمال متطرفة عنيفة أو هي مستفيدة من برامج الوقاية من التّطرّف العنيف. مع ذلك، فهناك حاجة إلى المزيد من البحث لتفعيل ذلك في وظيفة آلية التحذير المبكر.

16 انظر افتتاحية في "الحديث"، الذي يتناول الشأن الأسترالي على وجه الخصوص.

17 للحصول على أمثلة بالمعنى الواسع، انظر: كوكبيرن، سي (2004). استمرارية العنف: منظور جنساني للحرب والسلام. في ج. هيندمان ودبليو جايلز (محرران.)، مواقع العنف: الجنس ومناطق النزاع (الصفحات 24-44). مطبعة جامعة كاليفورنيا.

ترو، ج. (2012). الاقتصاد السياسي للعنف ضد المرأة. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

للاطلاع على تحليل محدد للعراق، انظر: ال علي، ن. (2018). العنف الجنسي في العراق: تحديات السياسة النسوية عبر البلاد. المجلة الأوروبية لدراسات المرأة، 25 (1)، 10-27.

تشيلميران، واي، وتري، ج. (2019). الاقتصاد السياسي لبناء السلام للمرأة. في ن. ليماي هيبرت (محرر)، دليل التدخل وبناء الدولة (الصفحات 323-338). إدوارد إلغار.

18 انظر على وجه التحديد "داعش": ريفكين، إم آر، وود، إي جي (2021). نمط العنف الجنسي للدولة الإسلامية: الأيديولوجية والمؤسسات والسياسات والممارسات. مجلة دراسات الأمن العالمي، 6 (2).

فهم التأثيرات السّلبية المحتملة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مكافحة التطرف العنيف والوقاية منه

إن إدماج منظورات النوع الاجتماعي في برامج و حلول الوقاية من التّطرّف العنيف لا يعني دائما إنّه تصحيحٌ جذريٌّ لعدم المساواة بين الجنسين، فضلاً عن كونه لا يُحظى بالترحيب ممن يدافعون عن حقوق المرأة وتنفيذ جداول أعمال المساواة بين الجنسين؛ لذلك من المهم أن يكون التفكير في تأثيرات النوع الاجتماعي المحتملة للتّطرّف العنيف والية تشريع حلول وسنن للوقاية منه في جداول أعمال السّياسات وحلول الوقاية بما في ذلك الآثار السّلبية المحتملة الّتي يمكن أن تترتب على الجهود الواسعة لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين. إنّ المخاطر متعددة ويمكن التّفكير فيها على إنها تأتي على ثلاثة أشكال مختلفة:

أولا: مخاطر استغلال برامج الوقاية من التّطرّف العنيف للصّور النّمطية في تصميمها، وتعزيز الصّورة النمطية الضّارة عن الرّجل والمرأة وأدوارهما في المجتمع.

ثانيا: اعتبار الوقاية من التّطرّف العنيف عملاً محفوفا بالمخاطر، ممّا يعني أن الأشخاص الّذين ينفذونه أو ينخرطون فيه قد يواجهون انعدام الأمن أو التّهديدات أو غيرها من المخاطر نتيجة لعملهم.

ثالثًا: اخذ العنف ضد المرأة منظورًا أمنيا للجهود المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ومن الممكن ان يكون هذا توثيقا عليهم او إزاحة مشاريع اوبرامج وجهود أخرى للمساواة بين الجنسين.

سيُفصّل القول في هذه المخاطر فيما يلي. يمكن أن تسفر البرامج المراعية للاعتبارات النوع الاجتماعي عن نتائج متعدّدة، وهذا يشمل "استغلال النّوع الاجتماعيّ" أو استخدام أوجه عدم المساواة للصّور النّمطية القائمة على تحقيق النتائج "استيعاب النّوع الاجتماعي" عن طريق العمل حول عدم المساواة بين الجنسين بدلاً من معالجتها، وأخيرًا، التّحول بين الجنسين يشير إلى التحول في عدم المساواة بين الجنسين وعلاقات القوة[19]. يمكن أن تصمّم برامج الوقاية من التّطرّف العنيف بطرق تعزز إحدى هذه النتائج أو المخرجات، أو تؤدي إلى تأثيرات أخرى ثانوية تقود في النّهاية إلى تعزيز عدم المساواة بين الجنسين، أو تضر بالمرأة وعمل المرأة، فحقيقة الأمر إن برامج الوقاية من التّطرّف العنيف على وجه الخصوص تتعرض لخطر "الاستغلال المتعلق بالنوع الاجتماعي" لأنّها تعتمد كثيرًا على الأدوار التّقليدية للمرأة كأمٍّ أو كضحية، فمن المهم أن تكون هذه البرامج ناقدة في جميع الأوقات لكيفية اعتماد مشروع الوقاية من التّطرّف العنيف على الصور النمطية عن النّساء والرّجال وإيجاد طرق لتتحدّى تلك الصور النمطية.

إنّ النهج التحوليّ (الجذريّ) نحو النّوع الاجتماعي هو نهجٌ يعالج الأسباب الجذريّة لعدم المساواة بين الجنسين على المدى الطويل، ويمكن أن يستعمل في بعض الأحيان بصورة متبادلة مع "نهج مراعاة النّوع الاجتماعي" أو نهج تعميم النّوع الاجتماعي، ولكن بعض البحوث أو الدراسات السّابقة استعملته على وجه التحديد لمناقشة هدف تحويل العلاقات بين الجنسين، ووضع النّساء والفتيات في المجتمع، وعلاقة الرّجال والفتيان بالذكورية.

يتجلى في الجدول ادناه المخاطر الّتي يتعرض لها كلّ من الأفراد الّذين يضطلعون بالعمل في مجال الوقاية من التّطرّف العنيف، فضلاً عن المخاطر الّتي يتعرض لها جدول الأعمال الأوسع للمساواة بين الجنسين؛ وينبغي أن تولى العناية الجيّدة؛ للتخفيف من وطئها في جميع جهود الوقاية من التّطرّف العنيف.

الصورة 3: ياد عبدالقادر / المنظمة الدولية للهجرة في العراق

19 انظر تفاصيل هذه الشروط في الصفحة 21 من الذكورية- بروموندو في تقرير منع التطرف العنيف.

جدول: ملخص للآثار السّلبية المحتملة على أساس النوع الاجتماعي لسياسات وقوانين مكافحة الأرهاب و الوقاية من التّطرّف العنيف والعنف ضدّ المرأة	
تقلص مساحة عمل منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة	يمكن أن يحدث تقلص مساحة عمل منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة لعدد من الأسباب المختلفة في سياق التركيز المتزايد على التّطرّف العنيف والوقاية منه. • السبب الرئيسي يتعلق بخلق بيئة قانونية معادية لمنظمات المجتمع المدنيّ والمنظمات الإقليميّة للعمل فيها، إذ يمكن أن تعني المراقبة وزيادة الإجراءات الامنية ان الناشطين الّذين يعملون في قضايا المساواة بين الجنسين لم يعد بإمكانهم القيام بعملهم بأمان. • يمكن أن تتحول أولويات التّمويل بالمثل نحو التّركيز بشكل أكبر على برامج الوقاية من التّطرّف العنيف، بدلًا من دعم الأهداف الواسعة المتعلقة ببناء السلام وعدم المساواة بين الجنسين والتمكين السياسي.
اعمال الوقاية من التّطرّف العنيف وأثرها على المرأة	من العوامل المهمّة الّتي يجب أن تُلاحظ هو إن العمل على معالجة الأسباب الجذريّة لهذه الظّاهرة عمل خطير، لإنّه غالبا ما يكون عملًا يتقاطع مع المصالح السياسية، والوصول إلى الموارد، والجماعات المسلحة وسيطرتها على الأراضي، فضلا عن القضايا الأساسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. يعمل هذا الخطر على عدد من المستويات المختلفة وفي نقاط مختلفة من الحلول للوقاية من التّطرّف العنيف، وقد تستهدف المنظمات المتطرفة النّساء اللواتي يعملن ضدّ مصالح هذه المنظمات باستخدام أشكال عنف النوع الاجتماعي، ويمكن للمدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات أيضا الدفاع عن القضايا المتعلقة على وجه التّحديد بعدم المساواة بين الجنسين، مما يشكل تحديًا مباشرا لبعض المنظمات المتطرفة العنيفة وأيديولوجيتها (مثل المطالبة بالحقوق القانونية)؛ وأخيرا، يمكن لاستراتيجيات الوقاية من التّطرّف العنيف أن تستعمل النّساء كجهات فاعلة رئيسية مما يضعها هدفا لنفس النّساء (للمزيد عن هذا سيكون في أدناه عند معرض الحديث عن ‹استغلال عمل المرأة›).يمكن متابعة بعض هذه الديناميكيات بشكل جيد من خلال الأبحاث الّتي أجريت في ليبيا. العديد من السّياقات الّتي تنشط فيها الجماعات المتطرفة هي سياقات تعرض النّساء لخطر العنف والصّراع، وهذا التّهديد له آثار محددة على الجنسين بالنسبة للرجال والنّساء، ما يعني أن حلول الوقاية من التّطرّف العنيف يجب أن تضع سياق الأمن / النزاع في الاعتبار عند تصميم البرامج والسياسات، حتى لا تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن القائم بالفعل بين الجنسين.[20]
إضفاء طابع الضرورة على مساهمات وأدوار المرأة والرجل	يمكن أن يتعرض عمل الوقاية من التّطرّف العنيف الّذي يسعى إلى إشراك النّساء لخطر استخدام الأفكار البديهيّة لأدوار الرّجال والنّساء، وهذا يعني أن هناك افتراضا بإن المرأة ستكون مسالمة، أمًا، راعية، مربية، على حين يفترض إن الرجل قاس، حامٍ، معيل، وقائد داخل الأسرة أو المجتمع أو القبيلة أو البلد. • من الانتقادات الرئيسية للنوع الاجتماعي في برامج الوقاية من التّطرّف العنيف هي آلية اعتماد تفعيل أدوار محددة للمرأة، وغالبا ما ترتبط بالمجال الخاصّ والحياة الأسرية، وتستعمل هذه الأدوار في خدمة أهداف الوقاية من التّطرّف العنيف. من الأمثلة على هذا الافتراض ان الأمهات أو الزوجات في وضع خاصّ لرؤية علامات التحذير المبكرة للتّطرّف على أطفالهن أو أفراد الأسرة الذّكور الآخرين، وقد يكون للمرأة دورٌ خاص في الوقاية من التّطرّف العنيف بهذه الطريقة، ولكن من المهم ألا يكون هذا الدور الوحيد الّذي يمكن للمرأة ان تلعبها في الوقاية من التّطرّف العنيف، لأن هذا الدور محدود للغاية، كما إنه ينقل المسؤولية إلى النّساء، عندما يكون التّطرّف العنيف ومحركاته مشكلة سياسية معقدة تتطلب حلولا سياسية معقدة.[21]

20 انظر تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة/موناش للنوع الاجتماعي والسلام والامن: جونستون، إم، ترو، جيه، وبينالا، ز. (2019). المساواة بين الجنسين والتطرف العنيف: أجندة بحثية لليبيا. هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول العربية والنوع الاجتماعي والسلام والامن الخاص بموناش.

21 انظر مقالة جيسكار ديستان (2017) إشراك النساء في مكافحة التطرف العنيف: تجنب معاملة النوع على انه أداة والسطوة الرجولية. النوع الاجتماعي والتنمية، 25 (1)، 103-118.

استغلال عمل المرأة ومساهماتها وتنظيمها [22]	في الاطر المتأثرة بالنزاع، تقوم منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني بأعمال كثيرة تسدّ الثغرات الّتي لا يمكن للدولة والمنظمات الدوليّة الكبيرة سدّها وغالبا ما تكون هذه الأعمال حيويّة وغير رسميّة لتقديم الخدمات في الخطوط الأمامية. • على سبيل المثال، يمكن افتراض إن المرأة لديها إمكانية الوصول والمعرفة بمجتمعها وأفرادها، ويمكن الإستفادة من ذلك في الوقاية من التّطرّف العنيف باعتباره "دورا لجمع المعلومات الاستخبارية"، الأمر الّذي لا يضع عبئا إضافيا على النّساء في مجتمعاتهن فحسب، بل يقوض أيضا قيادتهن ويستغل تلك القيادة في خدمة جهود كبح التّطرّف العنيف/الوقاية من التّطرّف العنيف، وهذا يعرض هؤلاء النّساء لخطر الافتراض بأنهن مخبرات غير جديرات بالثقة، ويقوض أيضا المكاسب في القدرات والقيادة والثقة والوضع الاجتماعي الّتي عملن بجد لتحقيقه في مجتمعهن. • إن التركيز المتزايد على الوقاية من التّطرّف العنيف للممولين قد يؤدّي الى تقويض الدّور الّذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني النسائيّة في مجتمعاتهن، وفي غالب الأمر يتعين على منظمات المجتمع المدنيّ تعديلها و تركيزها لجذب الممولين والمناقصات، كما إن التركيز الصّريح والضيق على الوقاية من التّطرّف العنيف من قبل الممولين يهدد بإزاحة أهداف المساواة بين الجنسين وبناء السلام على المدى الطويل الّتي في الغالب لا يتم تمويلها بشكل جيد.
إضفاء طابع أمنيّ على برامج بناء السّلام والتمكين	من المهم أن نكون واضحين بشأن ما تهدف إليه برامج الوقاية من التّطرّف العنيف من خلال النظر في مدى تشابه أعمال الوقاية من التّطرّف العنيف والتماسك الاجتماعيّ وبناء السّلام وأسباب المشاركة مع مجتمعات معينة، والمنطق الّذي تقوم عليه هذه البرامج، حتى لو كانت هذه البرامج بحاجة إلى استعمال لغة تخفّف من تركيزها على الوقاية من التّطرّف العنيف (لأسباب تتعلق بالأمن أو الحساسية). من المهم ألا تصبح جهود حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين "أداة أمنية" في خدمة العمل ضدّ التّطرّف العنيف، وألا يصبح هذا العمل عسكريًّا أو أمنيًّا. إنّ بناء مثل هذا الارتباط في السّياسة، وفي أذهان الناس، يعرض الناشطات في مجال حقوق المرأة لخطر شخصي أكبر من العنف والانتقام، ويقوض قضيتهن. في بعض البلدان الغربية مثل المملكة المتحدة وأستراليا، فان مثل هذه الجهود تنطوي أيضا على خطر تنفير مجتمعات المهاجرين الّذين يفترض أنهم معرضون لخطر التّطرّف ومعاملتهم بريبة يعد تقويضا لجهود الترابط والتماسك المبذولة. هذه المخاطر توجد أيضا بسياقات مختلفة في العراق.

22 لمزيد من التحليل المعمق/ التحليل النسوي لهذا، انظر مناقشة نساء السلام: 'أجندة مكافحة التطرف العنيف تهدد بتقويض النساء اللواتي يحتجن إلى دعم أكبر'.

الجزء الثاني: لماذا تدمج منظورات النوع الاجتماعي في الوقاية من التّطرّف العنيف؟ ما هي الفائدة؟ كيف نفعل ذلك؟

إنّ تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في استراتيجيات وبرامج وسياسات الوقاية من التّطرّف العنيف مهمٌ لأسباب جمة، فهو يعمل على تحقيق هدف واسعٍ يتمثّل بالمساواة بين الجنسين، ويوفر أدوات تكفل للرّجال والنّساء إمكانيّة الوصول في سلم المساواة إلى عمليّات صنع القرار المتعلقة بحياتهم وأمنهم، وأمن مجتمعاتهم المحلية، فالمجتمعات الّتي تعاني من عدم المساواة بين الجنسين لدرجة كبيرة هم أكثر عرضة للتّطرف العنيف أو التّجنيد من قبل المنظمات المتطرفة، وهذا يعني أن معالجة عدم المساواة بين الجنسين جزءٌ أساسيٌّ من معالجة الأسباب الجذريّة لهذه المنظمات، فضلاً عمّا ذُكر، فإنّ أسباب ضمان المساواة بين الجنسين جزء من الاعتبارات الواردة في سياسات وبرامج الوقاية من التّطرّف العنيف (والأطر القانونيّة) فالرّجال والنّساء (والشّباب والشّابات) يمكنهم تقديم وجهات نظر وحلول مختلفة لهذا العمل، بسبب الأدوار والمساحات المختلفة الّتي يشغلونها داخل المجتمع.

ماذا يعني "تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي" في سياق العمل للوقاية من التّطرّف العنيف؟

إنّ تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي كمفهوم بُدِئ العمل به منذ إطلاق منصة عمل بكين في عام (١٩٩٥)، ويمكن تفعيله بطرق مختلفة، وهذا المصطلح يشير عادة إلى استراتيجية لتنفيذ أو تحقيق المساواة بين الجنسين، فالمنظمات المختلفة تتعامل مع مسألة تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وكيفية تعريفه وتشغيله، وعليه يجب أن تنشئ هذه المنظمات أدوات مختلفة لتحقيق ذلك خاصة إذا كان مرتبط بمنظمتهم وما تتولى عليه وموظفيهم وأهدافهم ومشاريعهم.

مثال على ذلك؛ عملت منظمة الأمم المتحدة للتّنمية الصّناعية قائمة مرجعيّة لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في المشاريع الّتي توفر مداخل لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في جميع مراحل المشروع من الشّرح المنطقي للمشروع ووضع الميزانية وإشراك أصحاب المصلحة وقدرات الموظفين على الرّصد والتّقييم. إنّ هيأة الأمم المتحدة للمرأة لديها الكثير من الوثائق حول تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ومعناه، وأمثلة على جداول أعمال السّياسات، ومجموعات الأدوات الأخرى ذات الصّلة[23] لكون تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الوقاية من التّطرّف العنيف يعدّ أكثر تحديًا وعليه القليل من البحوث، نظرًا لكون الوقاية من التّطرّف العنيف هو مجال عمل جديد نسبيًا، وهو مجال لا يدمج منظورات النّوع الاجتماعي إلّا في السّنوات الأخيرة. في سياق الحلول المقدمة للوقاية من التّطرّف العنيف، يمكن أن يحقق تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ما يأتي[24].

1. تحديد الأسباب الجذريّة للتّطرف العنيف و من ضمنها كيفية تشكل معايير النوع الاجتماعي والعنف وعدم المساواة، وهذا يضمن انعكاس فهم النوع الاجتماعي في تصميم البرنامج ونظريّة التغيير الّتي تقوم عليها المشاريع.
2. خلق الفرص لمجموعة متنوّعة من الجهات الفاعلة للمساهمة في تشكيل منهجيّة البرنامج الشامل التي تعنى بالوقاية من التّطرّف العنيف، عبر جميع المراحل والمستويات.
3. تحديد احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها في حلول الوقاية من التّطرّف العنيف (من ضمنها الاحتياجات الخاصة للنساء والشباب والرّجال وما إلى ذلك).
4. تحليل ومراعاة ومنع الآثار السّلبية المتعلقة بالنوع الاجتماعي لكلّ من برامج الوقاية من التّطرّف العنيف، بما في ذلك على وجه الخصوص المخاطر الّتي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات في مجال المساواة بين الجنسين.

الصورة 4: ياد ياد عبدالقادر / المنظمة الدولية للهجرة في العراق

23 للحصول على نظرة عامة، انظر تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2020) تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي: استراتيجية عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. من أجل التنمية والبرامج وأهداف التنمية المستدامة، مذكرة توجيهية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015) لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في البرمجة الإنمائية. للاطلاع على لمحة عامة عن القرار/السياسة العامة في الأمم المتحدة، انظر:
https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/How%20We%20Work/UNSystemCoordination/United-Nations-reports-and-resolutions-related-to-gender-mainstreaming-en.pdf

24 انظر براون، كاثرين، جين هاكربي، لورا جيه شيبرد، (2019) مبادئ تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وأبعاده وأولوياته في مجال الوقاية من التطرف العنيف. هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

كيف يبدو تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في بحوث وممارسات الوقاية من التّطرّف العنيف حتى الآن؟

إن تحليل البرامج الّتي تركز بشكل خاص على النّوع الإجتماعي (الذي يتضمن إدماج المرأة) محدود،[25] فقد ركزت جهود غالبية البحوث لا سيّما الأكاديمية على الافتراضات العسيرة حول المرأة وطبيعتها "السّلمية" مؤكدة إن نهجًا أكثر حساسية وشمولية تجاه النّوع الاجتماعي لمقاومة التّطرّف العنيف كان وما زال مطلوبًا، وهو نهج لا يعتمد فقط على الأدوار الأساسية للمرأة كدالة على السلام أو كأم.[26] تُظهر الأدلة في العراق إن الأدوار المتعدّدة الّتي يلعبها الرّجال والنّساء في المجاميع المتطرفة وفي المجتمع بصورة أوسع؛ إذ لا يمكن افتراض إن جميع النّساء مسالمات أو ضحايا؛ وكذلك الرّجال، فهم قد يكونون أبطال السّلام، أو ضحايا للمنظمات المتطرفة العنيفة.

من المرجّح أن تكون البرامج الّتي تهتمّ بمسألة مكافحة التّطرّف العنيف والوقاية منه والنوع الاجتماعي حساسةً للغاية، وبالتالي توجد أمثلة إيجابية لكنّها غير متاحة للجمهور. قد سلطت إميلي وينتربوثام الضّوء في مراجعتها للدراسات المتوافرة في مشاريع مكافحة التطرف و الوقاية منه على مشاركة المرأة بشكل خاصّ (فهي لم تكن ذات منظور نوع إجتماعي واسع أو تُشرك الرّجال في الوقاية من التّطرّف العنيف) وتُقسم الباحثة المشاريع على أربع فئات؛ تتمثّل الفئة الأولى بالجهود الّتي تعتمد على أدوار المرأة كأم وتقوي مهارتها لاكتشاف التّطرّف في الأسرة أو المجتمع; وتركز الفئة الثانية على الجهود الّتي تعنى بتمكين المرأة بمعناها الواسع بحيث يمكن تعزيز مشاركتها في مبادرات الوقاية من التّطرّف العنيف؛ وتهتمّ الفئة الثالثة بالجهود الّتي تركّز على التشاور مع المرأة في تصميم جهود الوقاية من التّطرّف العنيف أو أطر السياسات؛ وكانت الفئة الأخيرة مركّزة على كيفية توظيف النّساء في المنظمات المتطرفة.[27]

ما هي الفرص الأخرى لضمان استخدام القضايا ومنظورات النوع الاجتماعي في جهود الوقاية من التّطرّف العنيف المختلفة؟

يوضح الجدول أدناه بعض الأمثلة من الدراسات السّابقة حول العمل في مجال الوقاية من التّطرّف العنيف من بعض أنحاء العالم، إذ يمكن عمل بعض الحلول لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي.[28] على الرّغم من ذلك فإن هذا لا يعد شاملا، لإن الوقاية من التّطرّف العنيف مجال ناشئ، فضلا عن كونه يركّز على الأخلاقيات وحقوق الإنسان، فمن الصّعب احتواء كافّة أعمال الوقاية من التّطرّف العنيف؛ لكونها تشمل إعادة التأهيل والجهود الوقائية البحتة الّتي قد تبدو وكأنها بناء السّلام والتماسك الاجتماعي. من الممكن تطبيق المنهجيّة الّتي تراعي الفوارق بين الجنسين على جميع المستويات، ومن المهم أيضا أن نتذكر إن الوقاية من التّطرّف العنيف هو قضية هيكلية وكذلك قضية فردية (عدم المساواة بين الجنسين على نفس الشاكلة)، وهذا يعني إن العمل عبر المداخل الرئيسية هذه ضروري لمعالجة الأسباب الجذرية وراء حدوث التّطرّف العنيف.

النّوع الاجتماعي والوقاية من التّطرّف العنيف في العمل: إندونيسيا وقرى السلام

في هذا السياق، غالبا ما ينظر إلى إندونيسيا على إنّها رائدة في دمج منظورات النوع الاجتماعي في جهودها للوقاية من التّطرّف العنيف، لا سيما الجهودُ الّتي تتعلق بإعادة تأهيل المقاتلين العائدين نظرًا لوضعها، فإن التهديد بالتجنيد والتجنيد عبر الحدود الوطنية في إندونيسيا محدق، مع وجود مجموعات نشطة داخل البلاد، بالإضافة إلى مصدر لعدد كبير من المقاتلين الأجانب للسفر للانضمام إلى تنظيم داعش.

ردا على هذه التّهديدات المتزايدة، عملت هيأة الأمم المتحدة للمرأة جنبًا إلى جنب مع منظمة "وحيد" في إندونيسيا على قرى السّلام، وهي مبادرة تقودها النساء، تمكّنت النّساء من خلالها تولي الترابط الاجتماعي والمناصب القيادية. يعمل البرنامج على تفعيل النظرية القائلة: إنّ وضع المرأة غير المتكافئ مرتبط بضعف المجتمع المحلي أمام التوظيف. يجمع البرنامج بين التمكين الاقتصادي والسياسي وتعدّه الحكومة الإندونيسية جزءا من تنفيذ خطة العمل الوطنية للوقاية من التّطرّف العنيف.

لقراءة المزيد، يقدم تقرير هيأة الأمم المتحدة للمرأة عن قرى السلام مزيدا من التفاصيل حول البرنامج.

25 افضل من عرض مراجعة أدبية كاملة لالية عمل الوقاية من التطرف العنيف الذي يركز على المرأة وتحليله هي وينتربوثام ، إي (2020). ما الذي يمكن أن ينجح (وما لم ينجح) في مبادرات الوقاية من التطرف العنيف التي تركز على المرأة والتي تقيم قاعدة الأدلة للوقاية من التطرف العنيف ومكافحته. روسي.مجموعة متنوعة من دراسات الحالة تقدم أيضا في براون، ك. (2019). مذكرة توجيهية: مبادئ تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وأبعاده وأولوياته في مجال منع التطرف العنيف. هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

26 جيسكار ديستان ، س. (2017). إشراك المرأة في مكافحة التطرف العنيف: تجنب الاستغلال وتعزيز الفاعلية. النوع الاجتماعي والتنمية ، 25 (1) ، 103-118.

27 وينتربوتان (2020) ، ص. 3

28 على وجه الخصوص ما سيتم عرضه هنا يعرض نصائح مفيدة وواسعة النطاق: برنامج "انا قادر" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019) النساء غير المرئيات: أبعاد النوع الاجتماعي للعودة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج من التطرف العنيف. براون، ك. (2019). مذكرة توجيهية: مبادئ تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وأبعاده وأولوياته في مجال منع التطرف العنيف. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة. النوع الاجتماعي، الوقاية من التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب، في مجموعة أدوات النوع الاجتماعي والأمن، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة. معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. (2021). تأملات في أفضل الممارسات بشأن منع التطرف العنيف في سياق خطط العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن 1325: دراسة مقارنة.

جدول: فرص تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي موجزة بحسب حيز السياسات

البحوث وانتاج المعرفة	على الرّغم ممّا سلف ذكره في أعلاه ما زال الوقاية من التّطرّف العنيف مجالًا ناميًا للبرامج وصنع السّياسات، وهو محدد السياق للغاية؛ لذا فإنه يتطلب قدرًا كبيرًا من المعرفة والبيانات بشأن مختلف أدوار النوع الاجتماعي في حدّ ذاتها وفي الوقاية منها، وعلى وجه الخصوص لم يوثّق سوى القليل عن ادوار العراقيين (والنّساء العراقيات) في الانضمام إلى الجماعات المتطرفة أو مجابهتها، إذ ركزت الأبحاث السّابقة كثيرا على المقاتلين الأجانب الّذين ينضمون إلى داعش. • إجراء تحليل نوع اجتماعي كجزء من جميع الخطوط الأساسية. • دعم المشاريع البحثية الكبيرة الّتي توثق وتقدم تقارير عن الديناميكيات المختلفة الّتي تخدم التّطرّف العنيف. • دعم البحوث الّتي توثق استراتيجيات الوقاية من التّطرّف العنيف، لا سيما البحوث الّتي تكون على المستوى المحلي من قبل الناشطين المحلّيين (بما في ذلك تسليط الضوء على العمل الّذي تقوده النّساء محليا) إذ من المحتمل أن تكون هناك عبر أفضل من الممارسات الّتي يمكن تعلمها في مثل هذه المبادرات.
الأطر القانونية والحقوق	قد تواجه الدّول الّتي يكون فيها خطر التّطرّف العنيف خطرَ تطبيق قوانين تتعارض مع معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف، ويمكن لهذه القوانين أن تعطي الصّفة الأمنية لما تقوم به الدولة والأجهزة الأمنية والكيانات الأخرى مع المجتمعات المحلية، وربمّا تقلص المساحة المتاحة لمنظمات المجتمع المدنيّ للقيام بعملها، وتشكل الأطر القانونية جزءا حيويًا من ضمان معالجة مسألة حقوق الإنسان بشكل مناسب وبطريقة تحترم حقوق الإنسان وخاصة حقوق الطفل. من المهم طرح الأسئلة الآتية حول الأطر القانونية في سياق معين إذ يتم النظر في العمل ضد التّطرّف العنيف: • ما هي القوانين الموجودة الّتي تتحدث عن قضايا العائدين، المصالحة، وآليات العدالة؟ • هل القوانين والأطر القانونية شفافة وواضحة، ومفهومة من قبل أولئك الّذين يعملون مع المجتمعات المعرضة للتّطرف العنيف؟ • هل قوانين الوقاية من الإرهاب تحدّ من مساحة منظمات المجتمع المدني للعمل على الدعوة وكذلك تقديم الخدمات / أعمال إعداد البرامج، وكيف يمكن حماية الفضاء القانوني لعمل الناشط؟ • هل المساعدة القانونية جزء ممّا يتم تقديمه للمجتمعات الضّعيفة؟ • ما هي القوانين الأخرى الّتي تتقاطع مع القضايا المتعلقة بالتّطرّف العنيف؟ مثلا، كيف تشكل قوانين الأحوال المدنيّة والقوانين الأخرى الّتي لها تأثيرات نوع اجتماعي على البرامج المعدة للوقاية من التّطرّف العنيف؟ • من المهم الأخذ بالحسبان الامكانيّات الّتي تؤدّي إلى انتهاكات حقوق الإنسان في مجال الوقاية من و/أو الوقاية من التّطرّف العنيف إلى جعل المجتمع المحليّ في الواقع أكثر عرضة للتّجنيد (من الرّجال على وجه الخصوص بالنظر إلى أدوارهم كحماة للأسر والمجتمعات المحلية)،[29] وبالتالي، فإن التدخلات القائمة على سيادة القانون، والإجراءات القانونية الواجبة، والعدالة هي أمور حيوية في عدم إحداث دائرة من العنف.

29 فرايد، أ.، لاورو، ج.، وباركر، ج. (2020). الذكورية والوقاية من التطرف العنيف: إقامة الروابط. بروموندو-الولايات المتحدة.

التحليل (التقييمات الأساسية وتحليل النّزاعات وما إلى ذلك)	ينبغي إجراء تحليل جنسانيّ في جميع مراحل سياسات وبرامج الوقاية من التّطرّف العنيف (بحيث يمكن أن تسير العمليتان جنبا إلى جنب) • هل تم إجراء تحليل جنساني عن سياسات مكافحة الإرهاب و الوقاية من التّطرّف العنيف، وماذا يخبرنا هذا عن الفجوات واثار النوع الاجتماعي المحتملة لهذه السياسات؟ • هل النّوع الاجتماعي مدمج بشكل جيد في التقييمات الأساسية؟ • هل عدم المساواة بين الجنسين جزء من كيفية إجراء تحليل الصراع وفهمها؟
نشاطات و إستراتيجيات المكافحة والوقاية من التّطرّف العنيف	تتحدث بعض الدّراسات الّتي أستعين بها عن الطرق الّتي يمكن بها معالجة حالات عدم الأمان بين الجنسين في الوقاية من التّطرّف العنيف، وفيما يلي بعض الأمثلة: مركزيّا: • زيادة الوعي بين صانعي السّياسات والمنفذين والناشطين وعامة الجمهور في الروابط بين العنف ضدّ المرأة والصراع/التّطرّف العنيف لا سيّما رسم الرّوابط بين أشكال العنف الخاصّة الّتي تعاني منها العديد من النّساء، وكيف تتكون هذه الحالات وتتشكل من خلال المزيد من أشكال العنف العام الّتي يمكن أن يأخذ شكل التّطرّف العنيف. • البحث عن أوجه التآزر بين برامج النّساء، والسّلام، والأمن وبرامج الوقاية من التّطرّف العنيف بشأن هذا الموضوع على وجه التّحديد. محليا: • معالجة "الشعور بالوصمة" من قبل العائدين والمشاركين في إعادة التأهيل بطرقٍ تراعي الفوارق بين الجنسين. • دعم النّهوض بالمرشدات والقائدات اللواتي يمكنهن القيام بدور إيجابي في المجتمع بشكل غير رسمي، وفي عمليات صنع القرار الّتي تشكل جزءًا من عمل الوقاية من التّطرّف العنيف على المستوى المحليّ. • إشراك دعاة الدين من الذّكور في أعمال الوقاية من التّطرّف العنيف. • إدماج الصّحة الإنجابية في أشكال الدعم الأخرى المقدمة إلى المجتمعات المحلية. • يعد عمل الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي جزءا حيويًا من جهود الوقاية من التّطرّف العنيف الّتي أثيرت في تقارير وتوصيات متعددة في هذا الصدد الّذي يجب أن يقدّم بطريقة خاصة بالنوع الاجتماعي، مع إمكانية الاعتماد على العادات المحلية وطرق تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.

إشراك القطاع الأمني وإصلاحه	إنّ برامج الوقاية من التّطرّف العنيف يمكن أن تتخذ أشكالاً متعدّدة، لكن المشاركة مع الجهات الفاعلة في القطاع الأمني ما زالت جزءًا مهمًا من: (أ) الغايات النّهائية لمجال السّياسات في هذا الجانب. (ب) الطّريقة المركزيّة لمعالجة بعض الأسباب الجذرية لظاهرة التّطرّف العنيف، بما في ذلك الثقة في الحكومة، وفي العمليات السياسية والأمنية، واحترام سيادة القانون. • ينبغي أن يكون إصلاح قطاع الأمن مستجيبًا لمنظور النوع الاجتماعي، وأن يكون جزءًا حيويًّا من معالجة الأسباب الجذرية للفوارق بين الجنسين. • المشاركة مع قطاع الأمن في قضايا النّوع الاجتماعي عندما يتعلق الأمر بعمليّات خاصّة بفئات مختلفة من النّساء (بما في ذلك النّساء العائدات)، وكذلك بناء القدرات وتحسين المهارات في الأطر القانونية والأطر والخدمات الأخلاقية. • الشّرطة المجتمعية كنقطة دخول لهذا النّوع من العمل.[30] • زيادة التعاون بين المجتمع المدنيّ ومختلف الجهات الفاعلة في قطاع الأمن. • العمل مع الجهات الفاعلة في قطاع الأمن بشأن مسألة حماية الناشطين الّذين قد يكونون هدفًا للعنف المبني على النوع الاجتماعي نتيجة لنشاطهم وعملهم في مجال الوقاية من التّطرّف العنيف.
بناء السلام والحوار	إن معالجة الأسباب الجذريّة للتطرّف العنيف يمكن أن تشبه إلى حدّ كبير عمليات بناء السّلام والتّماسك الاجتماعيّ والحوار وحلّ النزاعات، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى طمس الحدود الفاصلة بين البرامج المختلفة في بعض الأحيان، غير إنّه يمكن أن تُستعمل منهجيات بناء السّلام لمعالجة الأسباب الجذرية للميل للتطرف العنيف. ينبغي أيضا أن يسير بناء السلام جنبًا إلى جنب مع الجهود المبذلة لتقليل فوارق النوع الاجتماعي والّتي تكفل للمرأة إمكانية الوصول إلى الموارد الاقتصادية وموارد الهياكل الأساسية في برامج ردم الفجوة بين الجنسين.
حماية النّساء والفتيات	يجب أن تكون قضية معالجة الحماية من الأضرار الناجمة عن النوع الاجتماعي المحتملة بسبب العنف ضد المرأة والعمل الوقائي على مستويين؛ بمعنى واسع لجميع أفراد المجتمع؛ وبشكل محدد، مع الأخذ في الاعتبار إن الناشطين في هذا المجال قد يتم استهدافهم على وجه التحديد بالعنف القائم على النّوع الاجتماعي. • الاخذ بنظر الاعتبار ان المجتمع إذا كان معرضا لخطر العنف ضدّ المرأة، فإنه معرض لخطر العنف القائم على النّوع الاجتماعي، وخاصة ضد النّساء والفتيات. فالعنف ضد المرأة هو أداة لممارسة السيطرة من قبل الجماعات المتطرفة، وكثيرا ما يتم تبنيها من قبلهم. • تتعرض النّساء والفتيات بشكل خاص لخطر العنف القائم على النّوع الاجتماعي في الحالات الّتي يزداد فيها انعدام الأمن (انعدام الأمن الاقتصادي، عندما يكونن مهجرات أو عائدات) • ينبغي أن يكون ما سلف ذكره جزءا عن كيفية عمل قوات الأمن مع المجتمعات والأفراد في سياق الوقاية من التّطرّف العنيف، وهل من الممكن أن تكون ضابطات أمن وموظفات يقدمن دعما محددا؟ هل يمكن تدريب موظفي الأمن على أساليب الحماية الّتي تراعي الفوارق بين الجنسين؟

30 قامت كل من برنامج "انا استطيع" ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ببعض الأعمال بشأن هذا الموضوع.انظر:هولمز ، إم ، أندرليني ، إس إن ، وفرانسين ، آر (2017) منع التطرف العنيف وحماية الحقوق والشرطة المجتمعية: لماذا شراكات المجتمع المدني وقطاع الأمن مهمة. برنامج "انا أستطيع" ووصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (2014) منع الإرهاب والوقاية من التطرف العنيف والتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب: نهج الشرطة المجتمعية.

التمكين واسع النطاق الّذي يتناول الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية	ينبغي استخدام مجموعة متنوعة من برامج ومنهجيات التمكين بانسجام تام لمعالجة الأسباب الجذريّة للفوارق بين الجنسين، وينبغي أن تكون هذه البرامج والمنهجيات مراعية دائما لإعتبارات النوع الاجتماعي والنّزاعات في تصميمها وتنفيذها. تجدر الإشارة إلى إن التمكين الاقتصادي وغيره من أشكال التمكين (السياسي والقيادي وما إلى ذلك) يسير جنبًا إلى جنب ولا يمكن القيام به على نحو منفرد إذا أريد لهما أن يكونا فعالين. • التمكين الاقتصادي للمجتمعات العامة مهم ويعمل بشكل مختلف بحسب منطقية الحماية الموجهة للرجال والنّساء. • التمكين الاقتصادي للمرأة يعالج مكامن ضّعف النوع الاجتماعي المحددة الّتي من المهم معالجتها ويمكن أن يؤدي افتقار المرأة للاستقلال الاقتصادي إلى جعلها عرضة بشكل خاصّ للتجنيد أو الإكراه (وخاصة بالنسبة للنساء الأرامل أو المطلقات أو ربات الأسر أو الناجيات من العنف). • إن قابلية النّاس للتأثر بالتّطرّف العنيف هي قضية سياسية في صميمها، وبالتالي فإن التّمكين السياسي سواء أكان محلّيًا أم مجتمعيًا يجب أن يكون جزءا من كيفية إدارة وتصميم برامج التمكين.
مشاركة المجتمع المدني (المركزية والمحلية)	غالبا ما يشار بالبنان إلى منظمات المجتمع المدني في التقارير والتوصيات باعتبارها جزءا حيويا من جعل برامج الوقاية من التّطرّف العنيف عملية ومناسبة للسياق الّذي توجد فيه. وعلى هذا النحو، يمكن لمنظمات المجتمع المدني المحلية (سواء أكانت رسمية أم غير رسمية) أن يكون لها دور تؤديه على أساس التشاور وتبادل المعلومات، فضلا عن الشركاء المنفذين • تتسم منظمات المجتمع المدني النسائية أو الجمعيات التطوعية أو الكيانات الشعبية الأخرى بأهمية خاصة في فهم الوضع الأمني المتعلق بالنوع الاجتماعي في سياق محدد. • هذه المجموعات حيوية لفهم جدوى برامج الوقاية من التّطرّف العنيف، وكيف له ان يلتزم بتصميم نهج يراعي نوع الجنس ليتناسب مع أدوار وعادات موقع معين. • يجب استشارة مجموعة متنوعة من مجاميع الشّباب أو مجاميع الطّلاب المتطوعين رؤى محددة في كيفية تعرض الشباب لحالة أمنية على سبيل المثال لا الحصر، ولكنها ستعطي أيضا فكرة للاختلافات بين الأجيال و نضوج أدوار الجنسين في مجتمع معين.

التعليم	تشكل المؤسسات التعليميّة وكيانات الحوكمة نقطة دخول مهمة للعمل في مجال الوقاية من التّطرّف العنيف، على حين إنّ هذا قد يكون فيه اشكال على انه آليات للإبلاغ، لكن إمكانات العمل في مجال الوقايّة من التّطرّف العنيف تكمن في القدرة الانتقالية لتعليم الشباب والأطفال، وكيف يمكن توظيف هذا الجانب لمعالجة الأسباب الجذريّة للتّطرف العنيف. • إن حصول جميع الأطفال على التعليم أمرٌ ضروري، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يطول القضايا المتعلقة بوصول الفتيات إلى التّعليم وانقطاعه الّذي يحدث في كثير من الأحيان في البيئات المتأثرة بالنزاع، غير إنّه جزء حيويٌّ من دعم التّرابط الاجتماعيّ في المجتمعات الّتي قد تكون فيها عائدات، ومجتمعات مضيفة، ونازحين داخليا، وعائلات يحتمل أن تكون تابعة لداعش ولديها أطفال. • هل هناك حواجز رسميّة وغير رسميّة أمام وصول الأطفال إلى التّعليم الّتي تقوض جهود التّرابط الاجتماعي في المجتمع (مثل بطاقات الهويّة)؟ وما هي الحلول العلاجية المفترضة؟ • إنّ التّدريب مع المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والمربين نقطة مدخل حيوي في دعم برامج الوقاية من التّطرّف العنيف وجهود الترابط الاجتماعي الواسع. هل المعلمون مجهزون للتعامل مع الاحتياجات المتنوعة للطلاب الّذين قد يكون لديهم تجارب مختلفة في الصراع، الاستبعاد أو العنف؟ • يعد تحليل النوع الاجتماعي للمنهج الدراسي مدخلًا مهمًّا، فينبغي الكشف عن الاشارات الموجودة في المناهج الرسمية الّتي تدعم التعزيز الإيجابي للترابط الاجتماعي، مثل صنع السلام والتسامح. • يمكن أن تلعب التربية المدنية دورا مهما، فعلى ذلك يفهم الطلاب النظام السياسي لبلدهم، وحقوقهم، والطرق الّتي يمكنهم من خلالها المشاركة والمساهمة بشكل هادف محليا ووطنيا؟ • المدارس الدينية غالبا ما تكون وسيلة لإعطاء فكرة عن كل من التّطرّف العنيف وتعليم التسامح الديني في العديد من المجالات.
الاتصال والتوظيف ومحو الأمية الإعلامية	هناك موضوع مشترك في الدراسات الّتي تعنى بالتّطرّف العنيف فهو يركز على التجنيد عبر الإنترنت، لذا فهناك مداخل متعددة لإدراج مثل هذه القضايا في برامج الوقاية من التّطرّف العنيف. • زيادة محو الأمية والتفكير النقدي عندما يتعلق الأمر بأشارات التجنيد والدعاية، والّتي تشمل محو الأمية عندما يتعلق الأمر بمشاركة الأخبار المزيفة ونظريات المؤامرة والمعلومات الخاطئة الّتي تغذي عدم الثقة في المجتمعات والدولة. • يمكن لوسائل الإعلام التقليدية أن تلعب دورا في ذلك من خلال بث آراء التّطرّف أو السماح بذلك (بما في ذلك إضفاء الطابع العاطفي على العنف والعسكرة، وأدوار النوع الاجتماعي المتعلقة بذلك). • هل هناك آليات إبلاغيّة تكون قادرة على الاخبار عن أنشطة التّطرّف عبر الانترنت (عن طريق النوافذ الاجتماعية الإعلامية أو في أي مكان آخر) • هل يمكن لوسائل الإعلام أو الحملات الإعلامية أن تلعب دورًا إيجابيًا في تقديم الرّوايات المضادة للتطرف العنيف، والتّعليم العام؛ لتلبّي احتياجات الوقاية من التّطرّف العنيف في مجتمعات معينة (وبالمثل يمكن استخدامها للحد من الشعور "بالخزي" الناتج من الانتماء السابق، وإعادة سرد القصص الإيجابية عن صنع الهوية والانتماء الإيجابي للوطن، وتعزيز جهود التماسك الاجتماعي).

الجزء الثّالث: ما هي فرص تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في مجال الوقاية من التّطرّف العنيف في العراق؟

يغطي هذا القسم الفرص المتاحة لتعميم منظور النوع الاجتماعي في الوقاية من التّطرّف العنيف داخل العراق مع التّركيز إلى حدّ كبير على جداول أعمال السّياسات الّتي تجمع بين الوقاية من التّطرّف العنيف ومنظور النوع الاجتماعي، وتشتمل على الاستراتيجية الوطنية العراقيّة لمكافحة التّطرّف العنيف المؤدي الى الأرهاب، وخطة العمل الوطنية للمرأة العراقية والسّلام والأمن الثّانية، والعمل المتعلّق بقانون النّاجيات الأيزيديات.

الاستراتيجية الوطنية العراقية لمكافحة التّطرّف العنيف المؤدي الى الأرهاب

تتضمن الاستراتيجية الوطنية العراقية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الأرهاب الّتي اعتمدتها الحكومة العراقيّة في عام ٢٠١٩، بعض الإشارات إلى قضايا النّوع الاجتماعي المتعلقة بالأسباب الجذريّة للتّطرف العنيف، ولا تذكر النّوع الاجتماعي على وجه التّحديد في الإجراءات المنصوص عليها في الخطة، ونتيجة لذلك فمن الإنصاف أن نستنتج إن الاستراتيجية نفسها ليست وثيقة تراعي الفوارق بين الجنسين، على الرّغم من وجود ثغرات في المعرفة الّتي تواجه الجمهور بشأن التّقدم المحرز في تنفيذها وطبيعة هذا التنفيذ الّذي يراعي الفوارق بين الجنسين (والّذي قد يحدث من طريق الوزارات المختلفة الّتي اعتمدت تدابير محددة لدعم إدماج المرأة، على سبيل المثال)، وبغض النظر عن ذلك، فإن هذا لا يعني عدم وجود فرص لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الإستراتيجية نفسها وفي تنفيذها، وهناك أيضا فرصة للعمل مع كلّ من اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ الاستراتيجية ومع وزارات محددة لتحديد برامج الوقاية من التّطرّف العنيف المراعية لإعتبارات النوع الاجتماعي الجارية حاليًا.

هناك إشارة محددة لقضيتين من قضايا هويّة النوع الاجتماعي في القسم الخاص بالعوامل والأسباب الّتي تؤدي إلى التّطرّف العنيف المسماة بـ "القضايا الاقتصادية"، ذُكِرت الأرامل في (صفحة ١٥ باللغة الإنجليزية، صفحة ١٦ باللغة العربية) كجزء من مجموعة من "الفئات الهشة" الّذين جعلهم انعدام الأمن الاقتصادي (وتقليل تخصيص الموارد/البرامج الاقتصادية) "هدفاً للمجموعات المتطرفة". الإشارة الثانية للنّوع الاجتماعي / المرأة فقد وردت في القسم نفسه، تحت عنوان القضايا ونقاط الضعف ‹القانونية› في (النسخة الإنجليزية جاءت من ص ١٧، وفي النسخة العربية من ص ١٩). في هذا الصّدد، اشير الى هذه القضية على انها "ضعف في الجوانب القانونية" وتنفيذ هذه الحماية، وكما هو الحال في الحاجة إلى قوانين لتوفير الحماية للأطفال والنّساء في سياق العنف الأسري. هناك تركيز كبير على الشّباب في الاستراتيجية الوطنيّة أيضا، وهذا يوفر مدخلاً إضافيًا لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الخدمات الخارجية الّتي تستهدف الشباب والشابات بشكل مختلف.

لدى هيأة الأمم المتحدة للمرأة نصائح محددة عن كيفية وضع برامج عمل وطنيّة للوقاية من التّطرّف العنيف[31] تراعي الفوارق بين الجنسين، على حين قد تكون الفرصة للعراق في الشّكل الحالي للاستراتيجيّة الوطنيّة قد ضُيّعت إلّا إنّ هناك العديد من الفرص عبر عدد من المستويات للمشاركة في عمل يراعي الفوارق بين الجنسين ويحتمل أن يكون جذريّا بين الجنسين في الاستراتيجية على المستويين المركزيّ والمحليّ، ويمكن أن تشمل هذه العمليّات عمليّات صياغة المسودات الخاصة بالاستراتيجية والمشاورات المتصلة بكتابة السياسات وتصميمها، والعمل على توافر الموارد (أو وضع ميزانيات مراعية لمنظور النوع الاجتماعي من أجل تنفيذ الاستراتيجية)، فضلا عن الرصد والتقييم اللّذين سيلحقان بالاستراتيجية.

الركائز الأساسية لاستراتيجية العراق الوطنية لمكافحة التّطرّف العنيف المؤدي الى الأرهاب

- المؤسسات التعليمية والثقافية.
- الشّباب والمؤسسات الاجتماعية.
- المؤسسات الإعلامية.
- المعاهد الرئاسية والسياسية، ووزارة الخارجية.
- المؤسسات الأمنية المعنية بالعدالة والقضاء.
- المؤسسات الاقتصادية والمالية والخدمية.
- المؤسسات الدينيّة.

برنامج المرأة والسلام والامن

إنّ الحاجة إلى إدماج المساواة بين الجنسين في جداول أعمال الوقاية من التّطرّف العنيف راسخة في أطر الأمم المتحدة العالميّة لمكافحة التّطرّف العنيف في خطّة العمل الّتي تعنى بالوقاية من العنف ضدّ المرأة المقدّمة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في يناير كانون الثاني ٢٠١٦، إذ شكلت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أحد المجالات الرئيسة السبعة للتوصيات،[32] فضلاً عن مناقشتها لعددٍ من الأطر الّتي تعمل في انسجام مع جهود المساواة بين الجنسين، والّتي تشمل تمكين الشباب (بالتالي برنامج الشباب والسلام والأمن)، وأهداف التنمية المستدامة. تكرر الخطة التأكيد على إن ارتفاع مؤشرات المساواة بين الجنسين داخل المجتمع يجعل من هذا المجتمع أقلّ عرضة للمنظمات المتشددة، كما تؤكد الخطّة، وكذلك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٤٢، على الحاجة إلى حماية المرأة وتمكينها في سياق برامج واستراتيجيات الوقاية من الإرهاب والوقاية من التّطرّف العنيف.

31 سيلبرت، سي، ودافيديان ، أ. (2018) خطط العمل الوطنية المراعية للنوع الاجتماعي بشأن منع التطرف العنيف: دروس من آسيا والمحيط الهادئ. هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

32 انظر خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة (2016) / توصيات بشأن الوقاية من التطرف العنيف.

في السّنوات الأخيرة ركز جدول أعمال المرأة والسّلام والأمن (المعتمد بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ في عام ٢٠٠٠) على مساهمات المرأة وآثار النوع الاجتماعي للنزاع وتداعياته، مع اعتماد قرارات جديدة لمجلس الأمن على جدول الأعمال، فصارت قضية الوقاية من التّطرّف العنيف جزءا من جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. هذا هو الحال بشكل خاصّ بعد اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ في عام ٢٠١٥.[33] مع ذلك، فبدلًا من إبرام معاهدة ملزمة بالتزامات قانونية على الموقعين، يوفر جدول الأعمال أدوات السّياسة العامّة والزخم السّياسي والأطر لدعم زيادة مشاركة المرأة في ركائزها المختلفة، نحو: المشاركة والحماية والوقاية والإغاثة والإنعاش.

يمثل الجهد العالميّ الرّامي إلى الجمع بين هذين البرنامجين أو إطاري العمل الحاجة إلى الابتعاد عن السّياسات والاستراتيجيات الأمنية الّتي لا تراعي الفوارق بين الجنسين، ويشمل ذلك عددًا من النقاط، منها: الاعتراف بالأدوار المختلفة الّتي يلعبها في التّطرّف العنيف الرّجال والنّساء والشّباب والمسميات الفرعية الأخرى في سبل الحماية، ومعالجة بعض الأسباب الجذرية والدوافع للتطرف العنيف (والّتي يمكن أن تشمل عدم المساواة بين الجنسين وانعدام الأمن)، والاعتراف بآثار النوع الاجتماعي المختلفة لاستراتيجيات الوقاية من الإرهاب الحالية والتاريخية.

نظرًا لكون جدول أعمال خطة المرأة والسّلام والأمن ينفذ في المقام الأول على الصّعيد المحليّ من خلال خطط العمل الوطنيّة (والعراق حاليّا في نسخته الثانية)، فهناك فرصة لكتابة إجراءات واستراتيجيات محددة في برامج العمل الوطنيّة تتعلّق بالوقاية من التّطرّف العنيف، والّتي يمكن أن تشمل زيادة مشاركة المرأة في عمل السياسات المتعلقة بالوقاية من التّطرّف العنيف، فضلا عن إنشاء حلول محدّدة تركّز على النّوع الاجتماعيّ في برامج الوقاية من التّطرّف العنيف، ومن ناحية أخر تمثل خطط عمل الوقاية من التّطرّف العنيف (والخطط المحلية) فرصة لدمج استراتيجيات الوقاية من التّطرّف العنيف (استراتيجية الوقاية من التّطرّف العنيف في لبنان مثالٌ على ذلك)، فضلا عن خلق أوجه تآزر بين جداول أعمال الوقاية من التّطرّف العنيف والوقاية من التّطرّف العنيف في سياق معين.

الوقاية من التّطرّف العنيف في خطة العمل الوطنية للمرأة والسّلام والأمن الثّانية في العراق.

يتمتع العراق الآن بتاريخ متطور من المشاركة وتنفيذ أجندة المرأة للسلام والأمن، وهو حاليا مدرج في خطة العمل الوطنية الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٤). مع ذلك فهناك صعوبة في تطبيق برنامج متماسك ومترابط، إذ إنّ وسائل تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والامن من قبل مختلف الجهات الفاعلة العراقية متعددة وغالبا ما تكون منعزلة.[34] هناك فرصة لبناء التآزر ضدّ التّطرّف العنيف بشكل عام في العراق والعمل على أهداف وأنشطة محددة بشأن الوقاية من التّطرّف العنيف في خطة العمل الوطنية العراقيّة.

تذكر خطة العمل الوطنيّة المعنيّة بالمرأة والسّلام والأمن الثّانية الأنشطة والأهداف الّتي تركّز على الوقاية من التّطرّف العنيف في إطار ركائز المشاركة والحماية والوقاية (مع أهداف ونتائج محددة مدرجة في الجدول أدناه). وهذه الإجراءات مدرجة لكلّ من حكومة العراق وإقليم كردستان، ومع ذلك، فإن الأنشطة المتعلّقة بالوقاية من التّطرّف العنيف هي رابط مشترك يمتدّ عبر الركائز والأهداف المختلفة لخطة العمل الوطنية الثانية، إذ تناقش أجزاء مختلفة من خطة العمل الوطنية إصلاح قطاع الأمن، والقضايا المتعلقة بالتعايش، والحاجة إلى دعم مجتمعات العائدين، والحاجة إلى دعم ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النّوع الاجتماعي الّذين هم في طور العودة إلى مناطقهم الأصلية/لم شملهم مع الأسر (انظر ركيزة الحماية، الهدف ٣، النتيجة ١).[35]

الوقاية من التطرف العنيف في برنامج المرأة والسلام والامن في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: الاردن

تتناول خطّة العمل الوطنيّة الأردنيّة للمرأة والسّلام والأمن (٢٠١٩-٢٠٢١) القضايا والأولويّات الأمنيّة الحاليّة في الأردن، وقرارات مجلس الأمن رقم 2242 والقضايا المحيطة به المشار فيها وبشكل صريح إلى العنف ضدّ المرأة كجزء من أحد الأهداف الاستراتيجية الأربعة في إطار سجل خطة العمل الوطنية: "الهدف ٢: تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في الوقاية من التّطرّف والتّطرّف العنيف، وكذلك في بناء السلام الوطني والإقليمي".

وتستنير اللغة المستخدمة في خطّة العمل الوطنية بالبحوث المعمّقة الّتي أجرتها اللّجنة الوطنية الأردنيّة لشؤون المرأة وهيأة الأمم المتحدة للمرأة بشأن أبعاد النوع الاجتماعي في برنامج العمل الوطني في الأردن، مما يضمن أن تكون ارتباطات برنامج العمل الوطني بشأن الوقاية من التّطرّف العنيف مستنيرة ببيانات محددة السياق.

أمّا إطار سجل خطة العمل المشتركة بين الوكالات؛ فهو يعنى بالحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في سياسات وبرامج الوقاية من التّطرّف العنيف، مع الإشارة على نطاق واسع إلى الحاجة إلى إشراك المرأة في الحكومة والمجتمع المدنيّ والمجتمعات المحليّة، ويذكر إطار الخطة الأردنية أيضا الحاجة إلى معالجة أدوار الجنسين وعدم المساواة في المجتمع الأردني.

33 انظر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2242حول المشاركة الحاسمة في القضايا المحيطة بقرار مجلس الأمن 2242 انظر.لورنتزن، ج. (2021). المرأة "جهات أمنية جديدة" في منع ومكافحة التطرف العنيف في مالي. الشؤون الدولية، 97 (3)، 721-738. هيثكوت، ج. (2018). قرار مجلس الأمن 2242 على المرأة، السلام والأمن: مكاسب تدريجية أو تطور خطير؟ المجتمع العالمي، 32 (4)، 374-394.

34 تشيلميران، ي. (2022) المرأة السلام والأمن عبر المقاييس: الاستثناءات والفرص في ارتباطات مع المرأة والامن والسلام في العراق، الشؤون الدولية، 98(2)، ص 747-765.

35 هذا جزء صغير من النقاش حول العنف الجنسي والنوع الاجتماعي.

جدول: ملخص لنقاط عمل الوقاية من التّطرّف العنيف في خطة العمل الوطنية بشأن المرأة، السلام، و الأمن ٢٠٢١-٢٠٢٤

الركيزة	الهدف	إشارة محددة إلى الوقاية من التّطرّف العنيف في قائمة 777 المدرجة في خطة العمل الوطنيّة المعنيّة بالمرأة والسّلام والأمن
المشاركة	الهدف الأول: المشاركة الفعالة للمرأة في تحقيق السّلام واستدامته.	النتيجة ٢، النشاط ٣: إشراك المرأة في تنفيذ استراتيجية الوقاية من التّطرّف والاستراتيجيات الأمنية ذات الصلة.
		النتيجة ٤، النشاط ١: مشاركة الناشطات في تصميم وتعزيز استراتيجيات الوقاية من التّطرّف العنيف في مجتمعاتهن.
	الهدف الثاني: إدماج المرأة في جهود الإغاثة ومراحل البناء على الصعيدين الوطني والمحلي.	لا ذكر للوقاية من التطرف العنيف.
	الهدف الثالث: زيادة نسبة النّساء في اللجان التنفيذية (إقليم كردستان).	لا ذكر للوقاية من التطرف العنيف.
الحماية	الهدف الأول: ضمان حماية النّساء والفتيات، لا سيما نساء المخيمات ومواقع النزوح ومناطق العودة.	النتيجة ٢، النشاط ٨ (إقليم كردستان): إعادة تأهيل المجندين الذّكور والإناث (الأطفال والبالغين) من قبل داعش والجماعات المتطرفة الأخرى.
	الهدف الثاني: تحقيق المسائلة والعدالة.	لا ذكر للوقاية من التطرف العنيف.
	الهدف الثالث: حماية النّساء والفتيات المتضررات من نزاع العنف الجنسي كأحد أدوات الحرب وإعادة إدماجهن في المجتمع.	لا ذكر للوقاية من التطرف العنيف.
الوقاية	الهدف الأول: تهيئة بيئة آمنة للنساء والفتيات ومجتمع داعم يقوم على التعايش ونبذ العنف.	النتيجة ١، النشاط ١: تنظيم حملات توعية وحملات تنفيذية للوقاية من الأيديولوجية المتطرفة مع القيادات النسائية المجتمعية على المستوى المحلي بمشاركة القيادات النسائية الأخرى ذوات الصلة.
		النتيجة ١، النشاط ٣: تفعيل دور القادة الدينيين الوطنيين من أجل رفض الخطاب الديني المتطرف ومحاربة الفكر المتطرف من خلال اجتماعات تشاورية.
		تفعيل دور الكوادر التربوية في المدارس والجامعات في نشر ثقافة التسامح ورفض الفكر المتطرف، كما سلف ذكره في إقليم كردستان.
		النتيجة ٣، النشاط ١ (في إقليم كردستان): تنظيم حملات توعية وتثقيف للوقاية من الأيديولوجية المتطرفة مع القيادات النسائية المجتمعية على المستوى المحلي، بمشاركة قادة آخرين ذوي صلة.
	الهدف الثاني: إدراج مفهوم الوقاية في ظروف النزاع ضمن الأطر المؤسساتية الرسمية.	لا ذكر للوقاية من التطرف العنيف.
	الهدف الثالث: زيادة قدرة النّساء المتضررات من النّزاع على الصّمود من خلال فرص كسب العيش والحصول على الخدمات في مجتمعاتهن المحلية.	لا ذكر للوقاية من التطرف العنيف.

قانون الناجيات الأيزيديات[36] / معالجة آثار العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في الوقاية من التّطرّف العنيف.

هناك فهم متزايد لحلقة الوصل بين العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ووظيفة التّجنيد واستراتيجيته ومعايير الرقابة والحكم من قبل داعش وغيرها من المنظمات المتطرّفة الأخرى في أعقاب حكمهم، ونشرهم للعنف الجنسي ضدّ نساء الأقليات (والفتيان، على الرغم من أن هذه قضية لا يتم الإبلاغ عنها بشكل كافٍ)، فهناك فرص مهمة لدعم الناجيات، ودمج تجاربهن وأصواتهن في استراتيجيات الوقاية من التّطرّف العنيف. وفي القدر نفسه من الاهمية تضمين مفهوم أوسع يركز على النّاجين من العنف القائم على النّوع الاجتماعي في جهود الوقاية من التّطرّف العنيف، خاصة عند العمل مع المجتمعات المختلفة في الأنشطة ذات الصلة بالوقاية من التّطرّف العنيف.

يعد تمرير قانون الناجيات الأيزيديات في مارس آذار ٢٠٢١ نقطة تقدم مهمة في العراق في الاعتراف باحتياجات الناجيات كجزء من عملية العدالة الانتقالية بعد داعش، على حين أُنتقِدت عمليّة صياغة مشروع القانون في البداية لافتقارها إلى أصوات مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الناجين، وقد ردّت الحكومة العراقية على الانتقادات من خلال تعديل عملياتها والنسخة النهائية من النصّ.[37] هناك دروس يمكن تعلمها حول أفضل السّبل للدّعوة إلى صنع سياسات شاملة، وكيف يمكن لتحالفات المجتمع المدنيّ أن تلعب دورًا في هذه المشاركة (مثل التحالف من أجل التعويضات العادلة (سي ٤ جي آر) في هذه الحالة)، وكذلك الأساليب الّتي أُستعمِلت لضمان عملية أكثر شمولاً ونتائج نهائية واسعة، ويركز القانون نفسه على تقديم تعويضات للناجين من العنف الجنسيّ المرتبط بالنزاع، ويشمل النّساء الأيزيديات، والنّساء من مجتمعات الأقليات المستهدفة الأخرى (التّركمان والشّبك والمسيحيّين)، والأطفال الأيزيديين الّذين اختطفهم داعش، وأخيرا أفراد الأقليات الّذين نجوا من عمليات القتل الجماعي الّتي قام بها داعش. كما يعترف مشروع القانون رسميا بالإبادة الجماعية للأيزيديّين في العراق.

على الرّغم ممّا سلف ذكره فما زالت هناك حاجة كبيرة من حيث التنفيذ والتوعية داخل المجتمعات المحلية، فضلاً عن الوصمة الّتي يتعرض لها الناجون، فهي تعمل على تشكيل قدرتهم على إعادة الاندماج في المجتمعات الّتي يعيشون فيها الآن[38] لهذا يتوجب على أيّ منظمة أو مؤسسة تعمل على برامج أو سياسات الوقاية من التّطرّف العنيف في مناطق ما بعد داعش في العراق أن تكون على دراية باحتياجات الناجين في هذه المجتمعات، وأن تدمج هذه الاحتياجات في البرامج وخطط العمل.

تُعنى الكثير من البحوث بالمجتمعات الأيزيدية وفهمها لاستهدافها للعنف الجنسيّ المرتبط بالشعور بعدم الأمان لدى مجتمعات الأقليات على وجه الخصوص، وكيف يترجم انعدام الأمن هذا إلى العنف القائم على النّوع الاجتماعي.[39] هذا تذكير مناسب بأن العنف القائم على النّوع الاجتماعي هو جزء صامت في كثير من الأحيان غير إنّه عنصرٌ كامن لانعدام الأمن الّذي يشكل العلاقات المجتمعية في أجزاء ما بعد داعش في العراق (إذ تركز استراتيجيات الوقاية من التّطرّف العنيف إلى حدّ كبير)، وهذا يعني إنه يجب أن يكون جزءا من اعتبارات فريق العمل.[40]

هناك عدد من الفرص للتعامل مع مشروع قانون الناجيات الأيزيديات كمجال عمل مكمّل فيما يتعلق بمواجهة العنف ضدّ المرأة، ويشمل ذلك استكشاف أوجه التّقاطع مع مجالات السّياسة ذات الصّلة بالوقاية من التّطرّف العنيف في العراق من ضمنها حقوق وخبرات العائدين والمصالحة والعدالة الانتقالية، ويتمثل أحد مجالات العمل المهمة وذات الصّلة للمنظمات المختلفة (وللحكومة) بالتركيز على الأطر القانونيّة المتبقية الّتي تجعل النّساء أكثر عرضة للعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ في المناطق المتضررة من النزاع في العراق إذ تخلق هذه الأطر القانونيّة عائقا كبيرًا أمام إعادة التّأهيل وإعادة الإدماج والعودة لجميع النّساء لا سيّما الناجيات من العنف القائم على النّوع الاجتماعي. هذه الحواجز تطيل على حدّ سواء الإيذاء وتقويض جهود الوقاية من التّطرّف العنيف في المجتمعات نفسها. تشمل هذه الأطر قوانين الأحوال الشخصية وعمليات تحديد الهوية (خاصة تلك الّتي تعني إنه لا يمكن تسجيل الأطفال أو إعادة إدماجهم مرة أخرى في مجتمعهم)، فضلا عن قوانين العنف الأسري الّتي لا توفر الحماية الكافية للمرأة.[41]

بالنسبة لتفعيل موضوع التركيز على العنف القائم على النّوع الاجتماعي بمعناه الأوسع؛ فهناك ثلاثة مجالات رئيسية يجب النظر فيها بعناية، على الرغم من إن بعضها يتطلب المزيد من البحث والتحليل، فالمجال الأول يتمثّل بأنّه عندما تُنفّذُ برامج أو مشاريع الوقاية من التّطرّف العنيف، فإن هناك جهدا لتعميم نهج الحماية طوال الوقت. هذا يعني إن الخدمات المقدّمة في مجال العنف القائم على النّوع الاجتماعي ومسارات الإحالة وآليات الحماية الأخرى متاحة للمجتمعات المستهدفة، وإن الموظفين لديهم تدريب على التعامل مع القضايا المتعلقة بالعنف القائم على النّوع الاجتماعي الّتي قد تنشأ فيما

36 انظر التقرير للحصول على معلومات أساسية عن مشروع القانون: بور، ج. (2021) الناجون الأيزيديون في ألمانيا وبرنامج التعويضات العراقي: "أريد أن يكون لنا نصيب في العراق"، المنظمة الدولية للهجرة.

37 بور، ج. (2021) الناجون الأيزيديون في ألمانيا وبرنامج التعويضات العراقي.

38 تم تسليط الضوء على بعض القضايا المتعلقة بالتنفيذ والوصول من خلال تقرير يزدا لعام 2021: برنامج الإغاثة المؤقت لفيروس كورونا المستجد في العراق: مخطط منح الناجين في الممارسة العملية والتوصيات لتحسينه.

39 انظر كايا، ز. (نوفمبر 2019) الإيزيديون وداعش في العراق: أسباب وعواقب العنف الجنسي في النزاع، تقرير مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

40 يتم استخدام العنف القائم على النوع الاجتماعي هنا بدلا من العنف القائم على النوع الاجتماعي لفهم نطاق أوسع من عدم المساواة وانعدام الأمن بين الجنسين التي تشكل العلاقات المجتمعية والنوع الاجتماعي .

41 من النجاحات الأخيرة التي أثرت بشكل مباشر على العائلات العائدة وخاصة العائلات التابعة لداعش الإعلان في فبراير 2022 عن السماح لجميع الأطفال في نينوى وصلاح الدين بالالتحاق بالمدرسة، بغض النظر عما إذا كانوا يحملون وثائق أم لا.

بعد، فالمجتمعات الّتي شهدت شكلًا معيّنًا من أشكال العنف، لا سيما بوصفها هيكلا حاكما، إما أن تمرّ بطبيعة العنف بصورة مباشرة أو تشهد أشكالا متطرفة من العنف، لا سيما العنفُ القائم على النوع الاجتماعي.[42] علاوة على ذلك فمن الثابت إن العنف الأسري يرتفع بعد الصّراع، وينبغي إدراج ذلك في تصميم التّداخل العلاجيّ المقترح في الوقاية من التّطرّف العنيف.[43]

ثانيا، يجب أن تُفهم احتياجات العنف القائم على النّوع الاجتماعي بجميع أشكاله كجزء من المشهد الأمني العام وأخذها بعين الاعتبار عند إجراء التقييمات الأساسية وتحليل النزاعات، ويمكن لأشياء مثل تنقل المرأة في المجتمعات المحلية والزواج المبكر وأشكال أخرى من السيطرة ‹الوقائية› على المرأة أن تكون مؤشرا على انعدام الأمن في المجتمع على نطاق واسع، كما هو الحال في تزايد تجارب العنف القائم على النّوع الاجتماعي و/أو العنف الاسري. بالإضافة إلى البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، تشكل البيانات النّوعية والكمية عن تجارب النوع الاجتماعي لانعدام الأمن جزءا هامًا من فهم تجارب المجتمع المحليّ واحتياجاته في سياق الوقاية من التّطرّف العنيف.

ختاما، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار العوائق الهيكلية الّتي تواجه مختلف النّاس في المجتمعات المحليّة الّتي يجري فيها الاضطلاع بأعمال الوقاية من التّطرّف العنيف. مثال على ذلك، إذا كانت المرأة غير متكافئة في الحصول على أشياء مثل وثائق الهوية، والإجراءات القانونية للحصول عليها، أو غير محميّة من العنف والتّمييز في القانون وفي تطبيقه، فإن هذا قد يخلق نقاط ضعف محددة بين الجنسين للتّطوّع في مجال التّطرّف العنيف وكذلك العوائق أمام إعادة الإدماج و/أو الترابط الاجتماعي بمعنى أوسع.

الصورة 5: أنجام رسول / المنظمة الدولية للهجرة في العراق

42 ترو، ج. (2018). الاقتصاد السياسي للعنف ضد المرأة بعد الصراع. في ج. إلياس وأ. روبرتس (محرران)، كتيب عن الاقتصاد السياسي الدولي لنوع الجنس (الصفحات 184-195). إدوارد إلكار.

43 على الرغم من إنه لن تكون جميع المواقع التي تنفذ فيها برامج الوقاية من التطرف العنيف في العراق أرضا كانت خاضعة لسيطرة داعش، لكن من المرجح أن تكون هذه المواقع محورا رئيسيا لأعمال الوقاية في السنوات القادمة.

الاستنتاجات والتوصيات

من المسلم به على نطاق واسع إن الوقاية من التّطرّف العنيف ينبغي أن تستنير بمنهجية تراعي الفوارق بين الجنسين (إن تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين يحتاج إلى أن يتم تبنيه في هيكليّة برامج الوقاية من التّطرّف العنيف)، على الرّغم من إنّ تطبيقه كان محدودا داخل العراق في الواقع وعلى الصعيد العالميّ من نواحٍ متعدّدة، فإن العراق في وضع جيد لتنفيذ وتقديم الدروس على الصّعيد العالميّ بشأن تبني مناهج تراعي الفوارق بين الجنسين لمواجهة التّطرّف العنيف عبر الأطر المركزيّة والمحليّة على حدّ سواء، فهناك فرصة لإدماج منظورات النوع الاجتماعي بشكل أفضل في القرارات الاستراتيجيّة والسياساتية (تعزيز إدماج المرأة في هذه العمليات)، وضمان تقديم الخدمات المراعية للفوارق بين الجنسين، ويمكن استخدام ذلك كفرصة لتعزيز النتاج المعرفيّ؛ لمعرفة ما يصلح وما لا يصلح في تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في الوقاية من التّطرّف العنيف. أتاح هذا التّقرير عددًا من الفرص للقيام بأعمال تراعي الفوارق بين الجنسين (انظر الجزأين الثاني والثالث على وجه الخصوص). ما يلي ملخص للتوصيات الرئيسية للمنظمات والمؤسسات الحكومية المهتمة بتعميم منظور النوع الاجتماعي في نهجها في العمل ضد التّطرّف العنيف داخل العراق.

المشاركة مع الحكومة العراقيّة (وربما حكومة إقليم كردستان) بشأن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الوقاية من التّطرّف العنيف.

إن الاستراتيجيّة الوطنيّة قد كتبت بالفعل بيد إنّ هناك العديد من الفرص لإعادة المشاركة لجعلها مراعية لتنفيذ الاستراتيجيّة الجارية لمنظور النوع الاجتماعي وشاملة قدر الإمكان.

- العمل على جمع البيانات أو الإبلاغ عن الجهود الّتي تركز على النّوع الاجتماعيّ والّتي يتم بذلها حاليًا من خلال عمليّات الإبلاغ الحاليّة من قبل اللجنة الوطنية لتنفيذ الأستراتيجية الوطنية (من ضمنها البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس عن برامج الوقاية من التّطرّف العنيف). من الممكن أن تكون هناك سياسات وتدابير تنفيذيّة محددة تتماشى مع الشّباب أو الشّابات، أو مع النّساء، في بعض الوزارات.

- من المهم تشجيع ودعم تطوير خبرات النوع الاجتماعي داخل الحكومة، مع التركيز على مراعاة منظور النوع الاجتماعي وقضايا النوع الاجتماعي في الوقاية من التّطرّف العنيف، وسيجري تناول بعض هذه المسائل من خلال توفير التّدريب للشّركاء الحكوميّين، وسيشمل بعضها إجراء المزيد من البحوث المعمقة بشأن مناصري المساواة بين الجنسين الّتي توجد في وزارات محددة أو كيانات حكومية أخرى من ضمنها مديرية تمكين المرأة.

- يتم الحديث عن مجالات السّياسة مثل التّعليم وشؤون الشّباب في الاستراتيجية الوطنيّة كمداخل رئيسية للعمل في مجال الوقاية من التّطرّف العنيف، وهي مواقع مهمة جدا لصنع السّياسات من أجل الحلول الفعّالة في مجال الوقاية من التّطرّف العنيف الّتي من المرجّح أن يكون لديها المزيد من النّساء على المستوى البيروقراطي أو في مجال تقديم الخدمات (كمعلمات، على سبيل المثال لا الحصر). هذه تُعدّ مدخلًا مهمًا للتواصل مع الوزارات المعنية بشأن أدوار الرجل والمرأة في الوقاية من التّطرّف العنيف، ولكن لا ينبغي أن يكون هذا هو كل الدور الخاص بمشاركة المرأة في الوقاية من التّطرّف العنيف. يمكن رفع مشاركة المرأة في صنع السياسات وفي تقديم الخدمات لاستراتيجيات وبرامج الوقاية من التّطرّف العنيف.

- هناك خطر تأمين الخدمات الحيويّة الّتي يحتاجها جميع أفراد المجتمع ممّا يؤول إلى انتهاك حقوق الإنسان، وتفاقم التّوترات والصّراعات الموجودة بالفعل، وهذا لا يعني إن مثل هذا العمل لا يمكن أن يكون جزءا من استراتيجية وقائية، ولكن يجب القيام به بعناية وحساسيّة، مع تحليل دقيق للمخاطر، وبطرق لا تسبب الحساسية الأخلاقية في المجتمعات المختلفة. ينبغي أن يوفر الدّعم التّقني والتّدريب لصانعي السّياسات في الوزارات والهيآت ذات الصلة بشأن هذه المخاطر وكيفية تحليلها وسبل الخوض بها.[44]

- هناك فرصة مماثلة لتوسيع نطاق عمليات التشاور مع تحديث الاستراتيجية الوطنية أو استمرار تنفيذها، ويمكن أن يشمل ذلك إجراء مشاورات مع طيف متنوع من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ومع مجموعة متنوعة من الأفراد على نطاق أشمل، وهناك أيضا فرصة لدعم مجموعات المجتمع المدني لا سيما مجموعات المجتمع المدني النسائية، في رصد و/أو دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، بحيث يمكن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بطريقة أكثر شمولا.

- يشكل توفير الموارد مدخلا رئيسيًا لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي. تصميم الموازنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي هي طريقة واضحة وفعالة لتقييم الفرص والالتزامات المتعلقة بتعميم منظور النوع الاجتماعي ، وهناك فرصة لتقديم الدعم التقني أو بناء القدرات أو المشاركة مع الحكومة العراقية بشأن هذه المسألة، بحسب حاجة مختلف الوزارات أو مكتب تنفيذ الاستراتيجية نفسه.

- من السهل جدا أن يكون مفهوم ‹النّوع الاجتماعي› مساويًا للمرأة، وأن يكون مفهوم ‹الشباب› مساويًا للعمل مع الشباب فقط. يجب أن يركز الجهد في العمل مع الحكومة على تشجيع رسم البرامج الّتي تركز على الشباب على أن يتم بطريقة شاملة للجنسين، بحيث لا يعنى بالشباب بشكل مستقل، فضلا عن وجود مشاركات الشباب المبنية على المثل العليا للمساواة بين الجنسين والتماسك الاجتماعي وبدائل العنف.

44 للحصول على مثال لتحليل مساحة سياسة مماثلة، من الممكن أن نقرأ عن انتقاد استراتيجية منع التطرف العنيف في المملكة المتحدة، والتي تضمنت استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف المنفذة في قطاعي الصحة والتعليم، انظر: مبادرة عدالة المجتمع المفتوح (2016) تآكل الثقة: استراتيجية الوقاية من التطرف في المملكة المتحدة في الصحة والتعليم.

التّنفيذ المحلي لبرامج الوقاية من التّطرّف العنيف

مع توطين محلية الاستراتيجيّة الوطنيّة هناك فرص متجددة لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي الّتي يمكن أن تشمل عمليات تشكيل وتشاور أكثر شمولا تشرك طيفًا واسعًا من أفراد المجتمع بطرق شاملة للجنسين، فضلًا عن الجهود المبذولة لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في جميع جوانب التنفيذ والمشاركة المجتمعية.

- استخدام عملية صياغة الخطط أو الاستراتيجيات المحليّة لإشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة النّشطة في المجتمع الّذي ستنفّذ الخطّة فيه. ينبغي أن يشمل ذلك منظمات المجتمع المدني النسائية ومجموعة من أفراد المجتمع، بما في ذلك الشّباب وقادة المجتمع النسائي وغيرهم.

- ينبغي على الآليات المكلفة بتنفيذ خطط أو مبادرات على المستوى المحليّ أن تسعى إلى أن تكون شاملة للجنسين وتمثل المجتمع المحليّ الّذي يجري فيه التنفيذ.

- يتعين على الجهات الفاعلة على الصّعيد المحليّ أن تشارك في صياغة البرامج أن تكفل اتخاذ خطوات عملية لإيجاد أماكن آمنة للنّساء والفتيات للمشاركة في برامج معينة.

- في هذا المستوى هناك فرصة للانخراط مع الرّجال والفتيان على إنشاء برامج تعالج الذكورية وأدوار الجنسين في الأسرة والمجتمع والبلد على نطاق أوسع بشأن كل من قضايا المساواة بين الجنسين وكذلك الوقاية من التّطرّف العنيف.

مشاركة المجتمع المدني

- من المحتمل أن تكون هناك مشاريع أو جهود أو شبكات غير رسميّة صغيرة الحجم تقودها النّساء تعمل إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر على قضايا الوقاية من التّطرّف العنيف، ويمكن للتقييمات والتّحليلات الأساسية أن تشمل تحديد الجهود / المشاريع الّتي تركز على الوقاية من التّطرّف العنيف، ولكنّها لا بدّ من أن تأخذ في الاعتبار المشاريع الّتي تركز على حقوق المرأة، وإدماج منظور النوع الاجتماعي، والتعايش، وتمكين الشباب، وما إلى ذلك. يمكن للناشطين والمتطوعين وأفراد المجتمع الّذين يشاركون في مثل هذه الأنشطة أن يكونوا أصحاب مصلحة في برامج الوقاية من التّطرّف العنيف، و يمكن أن يشاركوا في المشاريع والمشاورات والأنشطة الأخرى.

- يمكن أن يكون تخصيص الأموال لمنظمات المجتمع المدنيّ النسائيّة العاملة في مجال الوقاية من التّطرّف العنيف إحدى الآليات لضمان دور المبادرات والمنظمات الّتي تقودها النّساء في برامج الوقاية من التّطرّف العنيف.

- إجراء تقييمات دقيقة للمخاطر عندما يتعلق الأمر بمشاركة منظمات المجتمع المدني، والتأكد من إن المشاركة الجديدة في الوقاية من التّطرّف العنيف لا تعرّض منظمات المجتمع المدنيّ والنّاشطين للخطر، ولا تعطل جهودهم الحالية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

نقاط التقاطع مع حقوق المرأة الأخرى وبرامج المشاركة

هناك تقاطع كبير بين الوقاية من التّطرّف العنيف وأطر مشاركة المرأة الأخرى / العدالة الانتقالية في العراق الّتي تركز على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع المشتملة على خطّة العمل الوطنية الثانية للعراق لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن (قرار مجلس الأمن ١٣٢٥).

- يجب على المنظمات إنشاء ودعم قنوات اتصال مع مختلف الجهات الفاعلة (منظمات المجتمع المدني، والشبكات النسائية، والحكومة العراقية / حكومة إقليم كردستان، والمنظمات غير الحكومية الدوليّة) الّتي تركز على تنفيذ خطة العمل الوطنية للوقاية من التّطرّف العنيف، لضمان معرفة منسقة توضّح أهداف الوقاية من التّطرّف العنيف وكيفية تنفيذها، والموارد، ومن يتولى ملكية هذه القضايا المحددة.

- تتمثل إحدى المواضيع أو المشاريع المحتملة في إشراك النّساء اللّواتي يعملن في برامج العمل الوطنية في مشاورة أو مؤتمرات تناقش فيه استراتيجية الوقاية من التّطرّف العنيف، وتكتب توصيات بشأن كيفية جعلها أكثر مراعاة للفوارق بين الجنسين على مستويات متعدّدة للتدخل (السّياسة العامة، والتنفيذ، وما إلى ذلك). هذا من شأنه أن يوفر فرصة للنساء العراقيات العاملات في برنامج العمل الوطنيّ وتنفيذه لوضع بعض الاستراتيجيات الّتي تركز بشكل خاصّ على الاستراتيجيّة الوطنيّة للوقاية من التّطرّف العنيف.

- ينبغي أيضا العمل مع الحكومة العراقية على التنسيق لتنفيذ خطّة العمل الوطنية لحماية المرأة مع تطبيق تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الاستراتيجية الوطنية للوقاية من التّطرّف العنيف، لضمان ربط العمليتين مع بعض.

يشكل العنف القائم على النّوع الاجتماعي بأشكاله المتعدّدة جزءا أساسيًا من كيفية إدارة المنظمات المتطرّفة وكيفية الحفاظ على سيطرتها. يجب أن يكون العنف القائم على النّوع الاجتماعي جزءا من كيفية النّظر في رسم برامج التّطرّف العنيف وتخطيطها وتنفيذها.

- يجب أن تكون التغيرات في معدلات العنف القائم على النّوع الاجتماعي أو التجارب المتعلقة به (الّتي تفهم بمعناها الأوسع على إنّها العنف الأسري، وعدم المساواة بين الجنسين، والقيود المفروضة على التنقل والحريّة) جزءًا من تحليل أساسي للمجتمعات أو المواقع الّتي يتم فيها التخطيط لجهود الوقاية من التّطرّف العنيف.

- يحتاج أي برنامج أو مشروع للوقاية من التّطرّف العنيف إلى تعميم منهجية الحماية، وتقديم الإحالات إلى الجهات الّتي تقدم خدمات ضدّ العنف القائم على النّوع الاجتماعي، ويحتاج الموظفون إلى رفع الوعي لهم بقضايا العنف القائم على النّوع الاجتماعي واحتياجاته في المجتمعات الّتي يعملون فيها.

- تُعدّ المشاورات مع المجموعات النّسائية المحليّة من منظمات المجتمع المدنيّ النّسائية في تصوراتهن وتجاربهن للعنف القائم على النّوع الاجتماعي جزءًا مهمًا من فهم المشهد الأمني في موقع معين، وبالنظر إلى تاريخ العنف الجنسيّ والعنف القائم على

- النوع الاجتماعي في المناطق الّتي يخطّط فيها لتدخلات الوقاية من التّطرّف العنيف، فمن المرجح أن يشكل هذا الأرث الثقيل عائقا أمام مشاركة المرأة، لا سيما النساء من مجتمعات الأقليات.
- يتصاعد العنف القائم على النّوع الاجتماعي من خلال الأطر القانونية أو الممارسات الّتي تعزز عدم المساواة بين المرأة والرجل، وعلى هذا النّحو، تحتاج استراتيجيات الوقاية من التّطرّف العنيف إلى النّظر في أوجه الضّعف هذه وكيف يمكن أن تخلق حواجز أمام إعادة التأهيل الفعال للنساء وعودتهن، لا سيّما الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.
- هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث حول دوافع التّطرّف العنيف المحددة بسياقات، بما في ذلك الدور الّذي يلعبه العنف القائم على النّوع الاجتماعي في التّطرّف العنيف في العراق.

قياس التأثير

أظهر هذا البحث إنّ التحليل المفتوح المصدر حول النّوع الاجتماعيّ و/ أو التّطرّف العنيف و/ أو الوقاية من التّطرّف العنيف محدودٌ، وهناك فرصة كبيرة لفهم هذه الديناميكيات بشكل أفضل في سياق مثل العراق. لكي يحدث ذلك، يتعين على المنظمات غير الحكومية الدّولية والمجتمع المدنيّ والمؤسسات الحكوميّة العاملة في مجال الوقاية من التّطرّف العنيف ووجود النّوع الاجتماعي جمع البيانات وإجراء التحليلات بشأن هذه المسألة.

- تطوير وتبادل المؤشرات الخاصّة بالنّوع الاجتماعيّ الّتي يمكن أن تنفع في آلية تحليل عملية التطبيق له، بما في ذلك تأثير النوع الاجتماعي لمبادرات الوقاية من التّطرّف العنيف المختلفة في مواقع مختلفة في جميع أنحاء العراق.
- إذا كانت إحدى المنظمات تنفذ برنامجًا خاصًا بالنوع الاجتماعي المتعلق بالوقاية من التّطرّف العنيف، فينبغي بذل الجهود لإيجاد سبل لتوثيق وتبادل تقييم البرامج (بعد إجراء دراسة دقيقة للمخاطر).
- لا يوجد سوى عددٍ يسيرٍ من الدّراسات الّتي تحلل بشكل نقدي تأثير تدخلات الوقاية من التّطرّف العنيف على وجه التّحديد من منظور النّوع الاجتماعيّ، لا سيّما الدّراسات غير الغربيّة. إن تبادل المعلومات حول النجاحات والتحديات تمثل مساهمة مهمة في تطوير ممارسات أفضل لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي داخل العراق وفي سياقات أخرى تشترك في تحديات مماثلة.

الصورة 6: أنجام رسول / المنظمة الدولية للهجرة في العراق

المنظمة الدولية للهجرة

تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في الوقاية من التّطرّف العنيف: الفرص في العراق وخارجه

المنظمة الدولية للهجرة – العراق

مجمع يونامي (ديوان٢)
المنطقة الدولية،
بغداد، العراق

iraq.iom.int

iomiraq@iom.int

© ٢٠٢٢ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو تقنية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.